حرب أكتوبر

١٩٦٧ - ١٩٧٣

المشير محمد عبد الغني الجمسي

المحتويات

	صفحة
إهداء	
هذا الكتاب: لماذا؟	١ ـ ن
الباب الأول: حرب يونيو ١٩٦٧	١ ـ ٨٣
١ ـ جذور حرب يونيو	١
٢ ـ الطريق إلى الحرب	١٣
٣ ـ هل أنت مصر مستعدة للحرب	٢٩
٤ ـ الحرب	٤٤
٥ ـ الانسحاب العام سيناء	٦١
٦ ـ الدروس المستفادة	٧٤
الباب الثاني: ~~بين يونيو ٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣~~ ست سنوات عجاف	٨٤ ـ ١٢٢
١ ـ إعادة بناء القوات المسلحة	٨٥
٢ ـ الصراع السياسي في مرحلة البناء	٩٣
٣ ـ نقطة التحول في حرب الاستنزاف	١٠٩
٤ ـ حرب الاستنزاف في اليابان	١١٨
الباب الثالث: حرب أكتوبر ١٩٧٣	١٢٣
أولا: التخطيط والاعداد للحرب	١٢٤
١ ـ التخطيط للحرب	١٢٦
٢ ـ خطوات سريعة في الطريق إلى الحرب	١٥٤
٣ ـ قوميه المركة	١٦٤
٤ ـ الطريق المسدود	١٦٩
٥ ـ قرار الحرب	٢١٠
ثانيا: ادارة العمليات الحربية	٢١١
١ ـ فاجأناهم قبل ان يخدعونا	٢٢٢
٢ ـ العبور: ٦ أكتوبر	٢٢٨
٣ ـ دياند: الانسحاب سيخط القناة	٢٤٧
٤ ـ تحدث معارك في البر والجو: ٧ أكتوبر	٢٥٩
٥ ـ اسرائيل في خطر: ٨ أكتوبر	٢٦٩
٦ ـ القوات المصرية تحقق المرحلة الثانية: ٩ أكتوبر	

٧ - الانتظار الطويل: وقفة تعبوية : ١٠ - ١٣ أكتوبر	٢٧٧
٨ - تطوير الهجوم في اتجاه المضايق : ١٤ أكتوبر	٢٩٢
٩ - معركة الدفرسوار : الثغرة : ١٥ - ٢٠ أكتوبر	٢٩٦
١٠ - ثلاث قرارات لوقف إطلاق النار : ٢١ - ٢٥ أكتوبر	٣٠٧
١١ - الوقف عند انتزاع القتال : ٢٨ أكتوبر	٣١٤
١٢ - حرب أكتوبر في الميزان الاستراتيجي	٣١٧
الباب الرابع : مباحثات الكيلومتر ١٠١	٣٢٧
١ - ~~المباحثات في الكيلومتر~~ ما قبل خيمة الكيلومتر ١٠١	٣٢٩
٢ - اتفاقية النقاط الست	٣٣٤
٣ - مفاوضات أسوان: اتفاقية فك الاشتباك	٣٤١
الباب الخامس : المفاوضات السلمية بين مصر وإسرائيل	٣٥١
١ - اكتشاف النوايا من جانبين	٣٥٢
٢ - جنيف مؤتمر جنيف	٣٦٨
٣ - الجهد العالمي بين الانفجار الصغير والاستراتيجية	٣٧٨
٤ - طريق مسدود	٣٨٧
٥ - لقاءات سياسية في تروب محكوم	٣٩٥
٦ - لقاءات القمة في أمريكا	٤٠٤
٧ - نهاية مرحلة في الصراع	٤٠٧
الباب السادس : الجيش يترك الوزارة	٤١٠
١ - في الذهن مدى الحياة	٤١٥
٢ - الاستقالة	٤٢١

هذا الكتاب . لماذا ؟

خمسة أعوام مضت من أكتوبر ١٩٧٣ حتى أكتوبر ١٩٧٨ ، وقعت فيها أحداث جسام تركت أثرها على مصر والوطن العربي ، ولا زالت تؤثر فيه .

ففي يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ كنت في مركز عمليات القوات المسلحة أتولى لبس البزة حيث بدأت الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل ، وكنت أقوم بعملي فيها "رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة" هذه الحرب التي اشتركت فيها إمتدادا لحروب سابقة من الصراع العربي الإسرائيلي .

وبعد خمس سنوات بالضبط - يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٨ - إنتهت خدمتي بالقوات المسلحة كقائد عام لها وانتهى عملي العام بالدولة كنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية والإنتاج الحربي . وكنت في منزلي في ذلك اليوم مريضا ملازما الفراش ، أشاهد على شاشة التليفزيون العرض العسكري الذي يقام سنويا إحتفالا بالنصر في تلك الحرب .

بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر والعرب بحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي هزت منطقة الشرق الأوسط هزا عنيفا ، وقلبت الموازين السياسية والعسكرية والإقتصادية في المنطقة . وعلى أثرها جاء فصل الإشتباك الأول على الجبهة المصرية والسورية ، ثم فصل الإشتباك الثاني على الجبهة المصرية ، وأعيد فتح قناة السويس للملاحة ، وانتهت معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية .

وقام الرئيس الراحل السادات بزيارة القدس في أواخر عام ١٩٧٧ التي أطلق عليها « مبادرة السلام » . وبعد مفاوضات سياسية وعسكرية بين مصر وإسرائيل وصلت إلى طريق مسدود ، وقع الرئيس السادات « إتفاقيه كامب ديفيد » بين مصر وإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر سنة العام التالي ١٩٧٨ .

وما رأى الرئيس السادات ، كما أبلغ لي بعد أسبوعين من توقيع هذه الإتفاقية ، أن مصر تمر بمرحلة جديدة تتطلب تغييرا شاملا في مؤسسات وأجهزة الدولة . ولذلك قرر تغيير الوزارة حينئذ - وزارة ممدوح سالم التي كنت نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية فيها - بوزارة أخرى ، وإختيار رئيس جديد لمجلس الشعب ، وتغيير القيادة العسكرية - القائد العام ورئيس أركان حرب القوات المسلحة - وإطلاق إسم وزارة الدفاع على وزارة الحربية . كما تتطلب المرحلة الجديدة إجراء مفاوضات مع إسرائيل لوضع إتفاقية كامب ديفيد موضع التنفيذ في صورة معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

• • •

عندما تركت خدمة القوات المسلحة في أكتوبر ١٩٧٨ ، كنت قد قضيت في الصراع العربي الإسرائيلي ثلاثين عاما (١٩٤٨ - ١٩٧٨) دارت خلالها أربعة حروب ، هي حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وحرب يونيو ١٩٦٧ التي تلتها ست سنوات عجاف تخللتها حرب الإستنزاف ، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وهي حروب عاصرتها وإشتركت فيها عدا الأولى

حيث كنت في بعثة تدريبية خارج الجمهورية منذ شهور.

وإذا كانت الحروب التي دارت بين إسرائيل والعرب تجذب الناس بأحداثها ونتائجها الباهرة، إلا أني كنت أشعر دائما أننا - نحن العرب - لا نتصور في دراسة جذور الصراع العربي الإسرائيلي، ولا نعطي الدراسة الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط وما نفذته من أعمال من جميع المجالات، حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم. ولذلك يمكننا - نحن العرب - أن نتصور ونتوقع ما يخبئه المستقبل لهذه المنطقة من العالم، وما ننتظره من نتائج لهذا الصراع، وكيف نستعد لمواجهته في إطار الصراع الدولي الذي يحتل فيه الشرق الأوسط دورا بارزا.

لقد اعتمدت الصهيونية العالمية على «القوة العارية» لإنشاء الدولة. فقد أنشأت في وقت مبكر جدا في فلسطين أول منظمة عسكرية سميت «الحارس»، فكانت هي نواة الجيش الإسرائيلي الذي أعملت تكوينه ووجوده فور إنشاء الدولة.

وإنه سعادة جوريون الذي أطلقه حينئذ "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد". وإنه ذلك تأكيدا لقرار المؤتمر الصهيوني العالمي بمؤتمر بالتر بأن "الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة".

ولم يكن إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين ليس هدفا في حد ذاته، بل هو مرحلة للتوسع على حساب الأرض العربية والسيطرة عليها عسكريا واقتصاديا وسياسيا، فقد أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية هي الدور الأقوى والأهم ومصدر الخطر الرئيسي على العرب. وكما قال بن جوريون - منشئ الدولة - تعبيرا عن هدف الصهيونية من إنشائها:

"دولة إسرائيل هي مجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الكبرى التي تسعى إلى تحقيق هدف أكبر، حيث لا تشكل هذه الدولة هدفا في حد ذاته بل وسيلة إلى غاية نهائية. وسنتم فهم ليست تجسيدا كافيا للرؤية الصهيونية الأصيلة."

• • •

وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ بنتائجها الأليمة للعرب، وأصبح بن جوريون - نبي إسرائيل الحالي - أكثر وضوحا في التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع الذي تهدف إليه إسرائيل، عندما قال:

"يجب أن تتخذ من الفتوحات العسكرية أساسا للاستيطان وواقعا يجبر العرب على الرضوخ والاستسلام له."

وإلى أي مدى يتم التوسع، وأين حدود إسرائيل، فقد قال:

"حدود إسرائيل تكون حيث تقف جنودها"

ويتضح لنا من النظرة الفاحصة للجولة الثالثة للحرب (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧) أن إسرائيل تستعد دائما للحرب، وتحشد وتجند كل القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها. بينما نجد أنفسنا - نحن العرب - تفتت جهودنا وتشتت إمكاناتنا الضخمة لاعتبارات سياسية ضائقة

حيث كنت في بعثة تدريبية خارج الجمهورية عند نشوبها.

وإذا كانت الحروب التي دارت بين إسرائيل والعرب تجذب الناس بأحداثها ونتائجها الباهرة، إلا إني كنت أشعر دائما أننا - نحن العرب - لم نتعمق في دراسة جذور الصراع العربي الإسرائيلي، ولم نعطي الأهمية الواجبة لمعرفة ما قامت به الصهيونية العالمية والدول الكبرى من تخطيط وما نفذته من أعمال من جميع الجوانب، حتى أقامت دولة إسرائيل على جزء من أرض فلسطين، وما قامت وتقوم به إسرائيل تؤيدها الدول الكبرى وتدعمها الصهيونية العالمية منذ إنشائها حتى اليوم. ومن هنا يمكننا - نحن العرب - أن نتصور ونتوقع ما يخبئه المستقبل لهذه الدولة من العالم، وما ننتظره من نتائج لهذا الصراع، وكيف نستعد لمواجهته في إطار الصراع الدولي الذي يشكل فيه الشرق الأوسط دورا بارزا.

لقد إعتمدت الصهيونية العالمية على «القوة المسلحة» لإنشاء الدولة. فقد أنشأت في وقت مبكر جدا في فلسطين أول منظمة عسكرية سميت «الهاجانا»، فكانت هي نواة الجيش الإسرائيلي الذي أعملت تكوينه ووجوده فور إنشاء الدولة.

وأما شعار بن جوريون الذي أطلقه حينئذ "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد". وأما ذلك تأكيدا لما ترمي إليه الصهيونية العالمية يقضي بأن "الحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء الدولة".

ولما أن إنشاء الدولة اليهودية في فلسطين ليس هدفا في حد ذاته، بل هو مرحلة للتوسع على حساب الأرض العربية والسيطرة عليها عسكريا واقتصاديا وسياسيا، فقد أصبحت القوة العسكرية الإسرائيلية لها الدور الأقوى والأهم ومصدر الخطر الرئيسي على الدول العربية. وكما قال بن جوريون - منشئ الدولة - تعبيرا عن هدف الصهيونية من إنشائها:

"دولة إسرائيل هي مجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الكبرى التي تسعى إلى تحقيق هدف تاريخي، بحيث لا تشكل هذه الدولة هدفا في حد ذاته بل وسيلة إلى غاية نهائية. ومستقبلها ليست تجسيدا كافيا للرؤية الصهيونية الأصيلة."

• • •

وجاءت حرب يونيو ١٩٦٧ بنتائجها الأليمة للعرب، وأصبح بن جوريون - نبي إسرائيل الحالي - أكثر وضوحا في التعبير عن أهمية القوة العسكرية لتحقيق التوسع الذي تهدف إليه إسرائيل، عندما قال:

"يجب أن تتخذ من الفتوحات العسكرية أساسا للإستيطان وواقعا يجبر العرب على الرضوخ والإنحناء له."

وإلى أي مدى يتم التوسع، وأين حدود إسرائيل، قد قالت:

"حدود إسرائيل تكون حيث تقف جنودها"

وتتضح لنا من النظرة الفاحصة للحالة الثلاث التالية (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧) أن إسرائيل تستعد دائما للحرب، وتحشد وتجند كل القدرات العسكرية والسياسية والمعنوية لتحقيق. بينما نجد أنفسنا - نحن العرب - نفتت جهودنا ونشتت إمكانياتنا الضخمة لاعتبارات سياسية ضائقة

تضع القيود على هذه الجهود والامكانيات .

وهكذا إستولت إسرائيل عام ١٩٤٨ على أرض عربية فلسطينية بزيادة قدرها ٣٠٪ عن نصيبها في قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر من العام السابق.

وهكذا إنتزعت لنفسها ، نتيجة لاشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، حرية الملاحة البحرية في خليج العقبة.

وهكذا توسعت عام ١٩٦٧ على حساب الأرض العربية بإحتلال سيناء والمرتفعات السورية الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ، لفرض الأمر الواقع - بالقوة العسكرية - على العرب دعما لمصادر القوى الأخرى . ولذلك تفرض الأمر الواقع على الجولان والضفة الغربية والقطاع بالقوة رغم مرور الكثير من محتويه عاما على إحتلالها .

ولكل حرب من هذه الحروب الثلاث ظروفها السياسية وأهدافها الاستراتيجية ونتائجها في إطار صراع القوتين العظميين في المنطقة الشرق الأوسط . إلا أن المقارنة بين قدرات الخصمين التحاربين - العرب وإسرائيل - لا تعكس من الناحية العسكرية تلك الصورة التي إنتهت إليها هذه الجولات الثلاث ، وكانت القوة العسكرية للطرفين التحاربين هي العامل الحاسم فيما وصلت إليه حالة العرب السيئة في الجولة الثالثة في يونيو ١٩٦٧ .

• • •

ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فكانت حربا مختلفة تماما عن الحروب الثلاث السابقة لها ، بعد أن تعمقنا في معرفة العدو الإسرائيلي لتحديد مصادر قوته ومواطن ضعفه تحديدا دقيقا مهد لنا الطريق من الصراع العسكري الدائم والمستمر بين العرب وإسرائيل.

لقد خاضت قواتنا المسلحة حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد نفس العدو ، واختلفت النتيجة اختلافا واضحا بين الهزيمة والنصر . وأغلب الرجال الذين إشتركوا في حرب يونيو هم أنفسهم الذين إشتركوا في حرب أكتوبر بفاصل زمني حوالي ست سنوات ، وهي فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن يقال أنها جيل حل محل جيل . فضلا عن ذلك فإن الموقف العسكري الاستراتيجي في أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن أصعب من الموقف في حرب يونيو . ورغم ذلك عبرت قواتنا الهزيمة ، وحققت النصر العسكري في ظروف سياسية أعقد مما كانت في يونيو.

ومن الملفت للنظر أيضا أن إسرائيل إنتصرت في حرب يونيو من حدود اعتبرتها غير آمنة ، وانتصرنا عليها - نحن العرب - في حرب أكتوبر من حدود إعتبرتها آمنة.

ومن هنا إتجه تفكيري أن أكتب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ دراسة موضوعية ، أروي فيها ما حدث - بإيجابياته وسلبياته - عسى أن يكون فيها فائدة لجيل قادم ، سيتحمل المسئولية من بعدنا ، في وجه مصاعب ومعوقات بالغة التعقيد . فصراع القوى الكبرى لن يهدأ في هذه المنطقة ، والصراع العربي الإسرائيلي لن يتوقف.

• • •

كتبت - بعد أن تركت الخدمة العسكرية والعمل العام - عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ووقع إختياري أن تكون تحت إسم "خواطر مقاتل ساهم في حرب أكتوبر" ، حتى يكون واضحا للقارئ أني لم أكتب التاريخ العسكري لهذه الحرب من جهة ، وأن تكون هذه الخواطر سردا عاما لما حدث في الحرب وما جرى بعدها ، للخروج بالدروس المستفادة دون الدخول في تفصيلات وتكتيكات المعارك التي لم تهم إلا العسكريين المتخصصين فقط .

ووجدت أن الكتابة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحدها لا تفي بالغرض المقصود ، إلا إذا كتبت أيضا عن حرب يونيو ١٩٦٧ ، لأنهما حربان لهما إتصال وثيق ببعضهما في مرحلة واحدة من مراحل الصراع المسلح بين العرب وإسرائيل ، وفي مرحلة واحدة من مراحل الصراع السياسي بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط . وهذا لا يعني أنني أسجل أنه لم يحدث في حرب يونيو ، ما يمكن إنعكاسه على العمل العسكري في حرب أكتوبر ، بل إن دروس حرب يونيو ١٩٦٧ كانت أحد دعائم الإستراتيجية المصرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولم يكن من الممكن أن أتجاهل تلك الفترة بين الحربين ، التي لم تفقد مصر فيها إرادة القتال ، وخاضت قواتنا المسلحة سلسلة من المعارك ضد العدو الإسرائيلي تصاعدت إلى حرب إستنزاف ، والتي كانت تمهيدا مطلوبا وضروريا قبل حرب أكتوبر .

إحتفظت بما كتبت ، إلى أن يأتي الوقت المناسب لنشرها في مصر في ظل القوانين التي أصدرتها الدولة في هذا الخصوص .

• • •

ومرت سنوات ..... قرأت فيها مذكرات سياسية وعسكرية ومقالات ودراسات صدرت عن حرب أكتوبر وحرب يونيو خارج مصر - وهو كثير ، وفي داخل مصر - وهو قليل . وشد إنتباهي أن وجهة النظر المعادية أصبحت هي المرجع الرئيسي للكتاب والباحثين والمؤرخين . كما أن بعض ما كتب هنا وهناك لم يتسم بالموضوعية أو الدقة أحيانا لسبب أو آخر ، الأمر الذي أعطى إنطباعا ليس صحيحا عما حدث في حرب أكتوبر .

وأتيحت لي فرصة حضور ندوة في جامعة المنوفية عن « الإنسان المصري وحرب أكتوبر » ، كنت واحدا من ثلاثة تحدثوا فيها ، ثم لاحقني - عن حرب أكتوبر - لقاء مع أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية في ناديهم ، ثم لقاء ثالث مع رجال الصحافة في مصر في نقابة الصحفيين . وأخيرا لاحقني لقاء رابع في دولة قطر بدعوة من نادي الجزيرة الثقافي ، وكان موضوعه « حرب أكتوبر في الميزان الإستراتيجي العربي » . وخرجت من هذه الندوات واللقاءات المتباعدة بمجموعة من الأسئلة والتساؤلات عن حرب أكتوبر - عسكريا وسياسيا - تحتاج إلى شرح وتوضيح لجيل جديد من حقه أن يعرف الحقائق التي تنير له طريق المستقبل .

ولفت نظري ، خلال هذه اللقاءات ، أن ما كتب عن حرب أكتوبر في خارج مصر ، موجود بين أيدي الكثيرين داخل مصر ، تأثروا بما كتب فيها أو يريدون إستيضاح ما جاء به من معلومات ،

وكنت سعيدا بهذه الظاهرة.

وامتد تأثير ما نشر عن الخارج عن حرب أكتوبر إلى دراسات علمية تجرى في الجامعات هناك. فقد شاءت الظروف أن يحضر للقاهرة إثنان من الدارسين بجامعات أمريكية أحدهما بالكتاف والآخر أريكي للاستماع إلى وجهة النظر المصرية عن حرب أكتوبر - ما جرى فيها وما حدث بعدها - بعد أن حصلوا على المعلومات من الجانب الإسرائيلي عن طريق مذكرات قادتهم - وهي كثيرة - والكتب التي نشرت هناك أو المقابلات التي تمت معهم. والتقيت مع الدارس الباكستاني موضوعيا وعلميا استغرق حوالي ثلاث ساعات لتغطية وتصحيح جوانب موضوع بحثه بعد أن قرأ عن الوقف المصري والعربي في هذه الحرب من الراجع الإسرائيلية ومقابلة القادة الإسرائيليين.

• • •

تحفظت كثيرا وتأخرت طويلا قبل نشر هذا الكتاب رغم مرور واحد وعشرين عاما على حرب يونيو ١٩٦٧ وستة عشر عاما على حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى أنه وجه لي الكاتب الكبير الأستاذ جلال الدين الحمامصي سلام رسالة على صفحات مجلة آخر ساعة بعنوان (رسالة إلى الشيخ الجنسي - الكويت ليس دائما من ذهب) جاء فيها:

"يبدو أنك مؤمن إيمانا شديدا بالمثل القائل: إذا لم الكلام من فضة، فالسكوت من ذهب... ... وعلى مدى تلك السنوات تكلم عن هذه الحرب - حرب أكتوبر - من يعرف ومن لا يعرف.... من عاصر الحرب يوما بيوم وأكتوى بنارها ولظاها، ومن لم يبرح المتفرجين عليها.... كل هؤلاء تكلموا عن تلك الحرب إلا أنت....

إن الشيء الذي لا يجوز أن تسقطه من حسابك، هو أنك لا تملك هذه الزهد في الكلام... ... ذلك أن الكلام عن حار وأبرار عن الحرب الجميلة التي هزمنا بها الهزيمة، ورفعنا بها الرايات بعد تكسيرها، وأحيينا بها الدفن بعد موات، إنما هو حق للتاريخ عليك.... مثلما هو حق للجيل الذي عاصر هذه الحرب، وللأجيال القادمة على الطريق من بعده.

ويبقى أن تقول لنا أنت - وبالثمانية كلها - كيف حدث ذلك، وكيف جاء أبناء مصر بهذا النصر من وراء الأهوال"

واستقر رأيي أن أختصر ما كتبت، للتركيز على الأحداث التي عاصرتها وعايشتها. ومن هنا كانت البداية الضرورية هي حرب يونيو ١٩٦٧، وخصصت لها الباب الأول شرحت فيه كيف تم استدراج مصر لهذه الحرب في وقت لم تكن على استعداد لها. وكانت مغامرة ومؤامرة... انتهت بهزيمة أليمة لمصر والعرب.

ثم أعيد البناء، ودخلت قواتنا معركة تصاعدت إلى حرب استنزاف، وانتهت بحالة اللاسلم واللاحرب، ووصلنا إلى طريق مسدود ليجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط. وخصصت لهذه الفترة الباب الثاني.

ثم فرضت الحرب حتميتها، فجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وخصصت لها الباب الثالث مشتملا

على عمق فصول تغطي مراحلها - تخطيطا وتنفيذا - وعمليات الحرب أثناء إدارة العمليات العسكرية منذ البداية يوم ٦ أكتوبر حتى توقف القتال في الثامن والعشرين من أكتوبر.

وبدأت السياسة تلعب دورها إستغلالا لنتائج الحرب. وظهر الدكتور هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية الأمريكية على مسرح الأحداث في الشرق الأوسط ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية. وإتبع سياسة المشورة، سياسة الخطوة خطوة، فأدار فصل الإشتباك الأول بين القوات المصرية والإسرائيلية التي عرفت بمباحثات الكيلو ١٠١ على طريق مصر السويس الصحراوي. وتلى ذلك فصل الإشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية على جبهة الجولان. وخصصت لذلك الباب الرابع، حيث كنت رئيس الوفد العسكري المصري في مباحثات الكيلو ١٠١.

وحدثت زيارة القدس التي قام بها الرئيس الراحل السادات في أواخر عام ١٩٧٧. وإستتبع ذلك إجراء مفاوضات سياسية في القدس إشترك فيها وزير خارجية مصر وإسرائيل، ومفاوضات عسكرية في القاهرة إشتركت فيها بصفتي وزيرا للحربية مع وزير الدفاع الإسرائيلي. وهي المفاوضات التي إستغرقت عدة شهور وصلت - سياسيا وعسكريا - إلى طريق مسدود وتوقفت. وخصصت للمفاوضات العسكرية الباب الخامس.

وأخيرا تمت مفاوضات «كامب ديفيد» في سبتمبر ١٩٧٨ على مستوى رؤساء مصر وإسرائيل وأمريكا، إنتهت في الولايات المتحدة بتوقيع «إتفاقية كامب ديفيد» بين الرئيس الراحل السادات ورئيس وزراء إسرائيل بيجين، وشاهد الرئيس الأمريكي كارتر شاهدا ملزما. ونظرا لأنني لم أشترك فيها، لذلك لم أكتب عنها في هذا الكتاب.

وفي أعقاب مباشرة، دخلت مصر مرحلة جديدة إستدعت تغييرا شاملا في مؤسسات وأجهزة الدولة - حسب رأي وقرار السادات - فانتهت خدمتي بالقوات المسلحة والعمل العام بالدولة بالإستقالة بناء على طلبي. وخصصت لهذا الجزء الباب السادس.

• • •

إني أعلم تماما أن الحرب هي إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، كما إني على إقتناع أن السياسة لها رجالها، وهم القادرون على شرح سياسة مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٢ وما بعدها حتى ١٩٧٨ أفضل مني.

لذلك التزمت أن يكون الجانب العسكري الإستراتيجي والتعبوي فيما أكتب، وأن يكون الجانب السياسي قدرا محددا لتوضيح إرتباطه أو تأثيره على العمل العسكري أو العكس.

وحاولت بقدر ما إستطعت أن يكون هذا الكتاب لمعالجة الموضوع العسكري على المستوى الإستراتيجي وليس المستوى التكتيكي الذي يهم العسكريين فقط.

وأرجو أن يكون واضحا، أن كل ما جاء في هذا الكتاب يعبّر عن وجهة نظري الشخصية، ولا يعبّر عن الرأي الرسمي للدولة أو القوات المسلحة المصرية.

وعلى الزمان، لا أضيف إلى هذا الكتاب تأييدا أو نقدا لهذا أو ذاك، ولكن شهادة

(٧) ص ٧٠

قد نصلح لتكون أمام التخصصية في كتابة التاريخ.
وهي شهادة أقدمها لصالح مصر فقط، عسى أن تنير الطريق إلى مستقبل أفضل.
والله ولي التوفيق.

القاهرة في مارس ١٩٨٩

مشير محمد عبد الغني الجمسي
(رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة
أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ برتبة لواء)

١ - جذور حرب يونيو ٦٧

لقد كنت ضمن القوات المسلحة في سيناء في مايو ١٩٦٧ ، وعدنا منها في يونيو ، شاهدت خلال أيامنا القليلة هذه تتالي . بدأت الأحداث بمعلومات غير صحيحة عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية للاعتداء علينا ، ترتب عليها عمل مظاهرة عسكرية في مصر ، تحولت إلى حرب حقيقية لم تكن مصر والدول العربية جاهزة لخوضها بينما كانت إسرائيل على إستعداد لها .

إنبثقت هذه الأحداث على التقديرات السياسية والعسكرية الخاطئة ، والمغامرات السياسية غير المحسوبة ، والمؤامرات المخططة لاستدراج مصر والأردن وسوريا للحرب وإيقاع الهزيمة بهم .

وانتهت حرب يونيو ٩٦٧ باستيلاء إسرائيل على سيناء والضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة والمرتفعات السورية (الجولان) وإستشهاد آلاف الرجال على أرض المعارك .

لم يعد الضروري أن تكون الدروس المستفادة من هذه الحرب أمام أعيننا باستمرار (١) « ومن أهم نتائج الحرب النفسية التي شنت علينا بيانات الكتب والمقالات في محاولة أن تجعل للهزيمة أبعادا أكثر من حقيقتها ، أي أن تثبت أن أسباب الهزيمة أبدية وأزلية وكامنة في طبيعة شعبنا وقدراته . كما أنه من ناحية أخرى لابد لنا مطلقا محاولة التقليل من العوامل التي قادت إلى الهزيمة ، ولابد الاعتذار عنها بأي شكل من الأشكال . هناك منطقة وسط يجب تعذيب النفس ويجب دفن الرأس في الرمال ، هي المنطقة التي يجب أن نقف فيها ونستخرج من الدروس الصحيحة التي يتعلمها شبابنا وأبناؤنا . بهذه الحالة المتصلة من الهزائم والانتصارات يتواصل تاريخ كل شعب ، إنما المهم دائما هو إستخدام النتائج الصحيحة »

وكما قلت في الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي عقدت بجامعة القاهرة عن الاستراتيجية العسكرية لتلك الحرب ، أن الأساس الأول الذي بنيت عليه استراتيجية حرب أكتوبر لم « دروس هزيمة يونيو ١٩٦٧ » وهي الاستراتيجية التي وضعت من واقع مرير عاشته مصر والأمة العربية بعد حرب يونيو ، وهما تتمثل بالعرف والدم من دروس الحرب السابقة .

والخروج بالدروس المستفادة من حرب يونيو ٩٦٧ ، لابد من إلقاء نظرة عليها لأنها غيرت العرب - مازلنا نعيش بعض آثارها القائمة ، والعبرة التي يجب أن نخرج بها بالغة الأهمية .

فقواتنا المسلحة اشتركت في حرب يونيو ٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد نفس العدو الإسرائيلي ، واختلفت النتيجة إختلافا واضحا بين الهزيمة والنصر . وأغلب الرجال الذين اشتركوا في حرب يونيو هم الذين اشتركوا في حرب أكتوبر بفاصل زمني حوالي ست سنوات ، وهي فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن يقال أنها جيل جديد محل جيل . وبعض القادة الذين أعيدوا للتقاعد في أعقاب حرب يونيو - لأسباب غير عسكرية - أعيدوا للخدمة مرة أخرى وقادوا تشكيلاتهم بنجاح في حرب أكتوبر وأنا من قادة قوات العبور . وأكثر من ذلك فإن الموقف

---

(١) أحمد بهاء الدين - وجهات النظر عند الظهر

الاستراتيجي الأكبر في أكتوبر ١٩٧٣ لم أصب منه في حرب يونيو ، ورغم ذلك فقد عبرت قواتنا الهزيمة وحققت النصر في ظروف سياسية وعسكرية أعقد مما كانت في يونيو ١٩٦٧.

أليس هذا يدعو إلى البحث للخروج بالدروس المستفادة ؟

ماذا حدث في حرب يونيو ١٩٦٧ ؟ وكيف حدث ؟ ولماذا حدث ؟

• • •

لقد دخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة في تاريخه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . وهي ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية ، لها أثرها العميق في مصر وصداها الكبير بين الشعوب العربية ، وتأثيرها الكبير على مصالح القوى الكبرى في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم والتي تتصارع فيها القوتان العظميان - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

ومهما إختلفت المؤرخون في تقييم سياستها الداخلية والخارجية ، فإن ثورة يوليو تعتبر نقطة تحول في تاريخ مصر والوطن العربي والصراع العربي الإسرائيلي.

حققت الثورة في سياستها الخارجية - خلال الست سنوات التالية لقيامها - الاستقلال الوطني بإنهاء الاستعمار البريطاني لمصر عام ١٩٥٤ بعد أن دام أربعة وسبعين عاما ، وكسر إحتكار السوفيت لأول مرة في تاريخ مصر بعقد صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٥ الأمر الذي أثار غضب الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ، وتأييد ثورة الجزائر سياسيا وماديا مما الهب شعور فرنسا ضد العرب وشعور العرب ضد فرنسا ، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ الذي أدى لتمثل الصالح البريطاني والفرنسي في دولة داخل الدولة ، والوقوف ضد الاعتداء الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي بجانبه حتى حققت مصر انسحابها السياسي على الدول الثلاث من نفس العام ، وتحقيق الوحدة مع سوريا وإعلان قيام « الجمهورية العربية المتحدة » عام ١٩٥٨ الذي أدى لتمثل قوة إنتصارات الثورة في سياستها الخارجية ، وهو أمر لم تناله الدول الكبرى - غربية وشرقية - بالرضى أو الارتياح.

وأدت سياسة مصر الخارجية واضحة في المناداة بالتعبئة العربية ، والوحدة العربية ، وعدم الانحياز ، ومعارضة الانحراف اليساري والوقوف ضدها ، ومعارضة الدول العربية والدولية التي تسعى للوصول على استقلال ، والعمل ضد أطماع إسرائيل في المنطقة ، والتي لم تستطع حتى وقتنا الحاضر حل القضية الفلسطينية.

كل ذلك جعل الولايات المتحدة ودول غرب أوربا تناصب مصر العداء ، وتكن كراهية شخصية للرئيس جمال عبد الناصر الذي أصبح زعيما وطنيا في الوطن العربي بلا منازع ، لذلك أدت سياسة مصر بقيادة عبد الناصر تعرضها لصالح من المنطقة للنظر من صالح القوى ضد الاتحاد السوفيتي الذي أدى لتقوقعه في المنطقة لعدة عام بعد عام.

وأدت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لتعمل على تأييد ودعم إسرائيل سياسيا

وعسكريا واقتصاديا على حساب الشعب الفلسطيني، كما أنها تعمل على تطويع الاتحاد السوفيتي بالاستعانة والأحلاف العسكرية في منطقة الشرق الأوسط لدعم استراتيجيتها والاقتصادية. ومن هنا اختلفت وجهات النظر السياسية بين مصر والولايات المتحدة.

فقد حاولت الولايات المتحدة واتجلترا جذب مصر وبعض الدول العربية الأخرى للاشتراك في حلف عسكري غربي - حلف بغداد - إلا أن الرئيس جمال الناصر رفضه باصرار، وعمل بكل جهد ممكن لمنع الدول العربية من الاشتراك فيه على أساس أن ميثاق الجامعة العربية يكفل الدفاع عن المنطقة من إطار الأمة العربية. لذلك أعلن الرفض المصري لسياسة الأحلاف العسكرية سببا رئيسيا من أسباب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر، حيث خاض الرئيس جمال الناصر معركة سياسية ناجحة ضد حلف بغداد من وقت أعلنت فيه الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس «سوف لن نسمح لمصر أن تقف في طريقنا». وانتهت هذه المعركة السياسية أن الدولة العربية الوحيدة التي اشتركت في حلف بغداد أعلن العراق بجهد رشيد وزارة نوري السعيد، وخرجت منه بقيام ثورة العراق.

صفقة الأسلحة الروسية لمصر

وتوتر الموقف في الشرق الأوسط، عندما أعلنت مصر عن عقد صفقة أسلحة روسية - عن طريق تشكوسلوفاكيا - لأول مرة. وأثارت الصفقة ذعرا سياسيا كبيرا للاتحاد السوفيتي ومصر، وهدية قوية للولايات المتحدة واتجلترا وفرنسا وإسرائيل.

لقد أعلنت مصر في حاجة لتسليح القوات المسلحة للدفاع ضد اعتداءات إسرائيل المتكررة، وحاول الرئيس جمال الناصر الحصول على السلاح من الولايات المتحدة دون جدوى. ولذلك عقدت الصفقة مع الاتحاد السوفيتي، وأعلن ذلك إيذانا بكسر سياسة احتكار السلاح لأول مرة. وأثار رد فعل معقد من الصفقة شديدا لدى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا التي أصبحت تنظر لهذا التطور الجديد نظرة خطيرة.

أما تقييم الولايات المتحدة لأثر هذه الصفقة، فهو ما أبداه دالاس وزير الخارجية الأمريكية في مقابلة مع سفيرنا في واشنطن، حيث قال له دالاس:[1]

«إنه لا يريد أن يخفي أنه يعتقد أن شراء مصر للأسلحة من الكتلة الشرقية قد أزعجنا كثيرا..... إن تصرف مصر أثار صدمة قوية للحكومة الأمريكية وسياستها الخارجية، ومن هذه النقطة أنه أكبر ضربة لسياسة أمريكا الخارجية منذ أن نشأت الدولة.... إن مثل إسرائيل قد صرحوا بأنه لا يمكنه أن تنتظر إسرائيل حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها..... إن صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية سببت للحكومة الأمريكية حرجا في شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر، لأنه كيف لأمة أمريكا الذي أصبحت من الميادين».

وأما تقييم إنجلترا للنتائج والآثار التي ترتبت على صفقة السلاح، ما كتبه اللاثال عميد

(١) محمد حسنين هيكل - ملفات السويس - ص ٢٦٦

رئيس هيئة الدفاع عن الدبلوماسية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥٥ في تقرير مبدئي يقول فيه:

(١)

« إن الصفقة أدت إلى انقلاب في ميزان الدفاع عن المنطقة في الشرق الأوسط، وأدة الاتحاد السوفيتي قفزة فوق حلف بغداد، وأصبح له وجود مؤثر في قلب الشرق الأوسط أي في القاهرة.

ومن تحليل تقديره على أسباب منها، أن تسليح الجيش المصري بهذه الصفقة سوف يحدث خلال فترة وجيزة التوازن الدولي، وسوف يمكنه من ممارسة دور أكبر في الشرق الأوسط ..... إلخ

ذلك يعني أن مصر لن تنضم إلى حلف بغداد أو حلف دفاعي غربي في الشرق الأوسط ..... إلخ

الأمل الذي خربته مصر سوف يغري آخرين بأن يسلكوا نفس الطريق ..... إلخ هذا الرفض سوف يؤدي إلى مساعدة سلاح من المنطقة، ولذلك يتبعد أن تترك إسرائيل أن تهاجم مصر قبل أن يتمكن الجيش المصري من استيعاب أسلحته الجديدة، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار في قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة».

أما فرنسا، فقد كانت تقف موقفا عدائيا من مصر للمساعدات التي تقدمها للجزائر في نضالها الوطني ضد الاحتلال الفرنسي. وكانت فرنسا ترى تسليح الجيش المصري حتى تشغل مصر عن مساعدة الجزائر.

وكان رأي إسرائيل بعد صفقة الأسلحة السوفيتية أنه «من الضروري القيام بهجوم ضد مصر بهدف إلى فتح المضايق إلى إيلات والعمل على إسقاط عبد الناصر، لأنه بهذه الصفقات البريطانية عن قناة السويس مع تسليح القوات المصرية بعقد صفقة الأسلحة الجديدة يشكل خطرا على إسرائيل».

وهكذا تطابقت أهداف ومصالح الدول الثلاث الكبرى وانجلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر لاستعادة زمام المبادأة في المنطقة بما يحقق مصالح الغرب فيرى على المدى القريب والبعيد، وتحقيق في نفس الوقت مصالح إسرائيل.

العدوان الثلاثي على مصر

وكانت الفرصة أمام انجلترا وفرنسا وإسرائيل عندما قامت مصر بتأميم شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦، فشنت الدول الثلاث الحرب ضد مصر لإعادة احتلال منطقة القناة وإسقاط نظام حكم الرئيس عبد الناصر.

كانت خطة العدوان - تنفيذا لاتفاقية سيفر، التي عقدت سرا بين الدول الثلاث في فرنسا - تقضي بأن تقوم القوات الإسرائيلية يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - بالهجوم ضد القوات المصرية في سيناء بهدف الوصول إلى منطقة القناة في اليوم التالي. وتوجه الحكومتان البريطانية والفرنسية يوم ٣٠ أكتوبر ~~توجيه~~ نداء إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يطلبان فيه وقف إطلاق النيران وسحب كل القوات المصرية إلى مسافة عشرة أميال بعيدا عن قناة السويس، وأنه تقبل مصر احتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات بريطانية وفرنسية لضمان حرية المرور في القناة لكل السفن من كل الدول إلى حين الوصول إلى ترتيبات نهائية مضمونة.

(١) المرجع السابق - ص ٢٦٨، ٢٦٩

-٥-

وإذا رفضت مصر هذا الشرط أو تأخرت في إعلان موافقتها عليه خلال ٢٤ ساعة، فإن القوات البريطانية الفرنسية تقوم بالهجوم على القوات المصرية في الساعات الأولى من صباح يوم ٣١ أكتوبر.

ونصت الاتفاقية أيضا أن يكون لإسرائيل أن ترسل قواتها لاحتلال ساحل خليج العقبة وجزر تيران وصنافير لكي تضمن حرية الملاحة في الخليج.

أما دور إسرائيل هو أنه تقوم بهجوم بري ضد قواتنا في سيناء (مواقع أبو عجيلة) مع إسقاط قوة من رجال المظلات في المنطقة ممر متلا، على مسافة ٦٥ كيلومتر من القناة. على أن تبدأ قيام القوات البريطانية الفرنسية بهجوم جوي ضد المطارات المصرية لتدمير الطائرات بري، وإسقاط جوي وإنزال بري على مظلات واسع من منطقة القناة لاحتلالها، ويكون المبرر لذلك أمام الرأي العام العالمي أن هذه عملية عسكرية للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية لتأمين حرية الملاحة في القناة أمام السفن لكل الدول.

ومن الواضح أن فكرة خطة العدوان أنها تهدف إلى استدراج إسرائيل لجذب القوات المصرية إلى سيناء لمواجهة الهجوم الإسرائيلي الثاني، وبالتالي يسهل احتلال منطقة القناة بقوات الهجوم الرئيسي - البريطاني الفرنسي - وتدمير القوات المصرية الموجودة في سيناء والمقاومة مع القوات الإسرائيلية. وبذلك تحقق الهدف السياسي الذي أنها تهدف إليه الدول الثلاث وهو إحتلال منطقة القناة وإسقاط حكم عبد الناصر.

• • •

هذا تنتهي العدوان بشكل سياسي وعسكري لكل من انجلترا وفرنسا، كما أن إسرائيل ظهرت بوضوح أنها قامت متقدمة للدول الكبرى التي تحاول السيطرة على الدول العربية. فالقوات البريطانية الفرنسية قد فشلت - استراتيجيا - لعدم إمكانية احتلال منطقة القناة، وأنها تحت - تكتيكيا - من سير كل دور سعيد باحتلال. أما القوات الإسرائيلية فقد فشلت من المركتين التي خاضتها في سيناء، وهما معركتي "أبو عجيلة ومتلا"، إلا أن انسحاب القوات المصرية من سيناء تنفيذا للقرار السياسي بذلك أعطى الفرصة لإسرائيل لتحقيق هدف سياسي هو فتح مضايق تيران، وهو ما لم يتم بالقوة العسكرية بل بالجهود السياسية للمجتمع الدولي.

أما عن القوات المصرية فقد نجحت - تكتيكيا - في معركة أبو عجيلة ومتلا، وقامت بإخلاء سيناء بقرار سياسي تفاديا لأضرارها وتدميرها في حالة احتلال انجلترا وفرنسا لمنطقة القناة. كما أن انسحاب القوات أيضا لم يضار بدور سعيد تحت ضغط القوات البريطانية الفرنسية المتفوقة عليها تفوقا ساحقا. ومن الناحية الاستراتيجية فإنها لم تتمكن من تأمين الدولة سواء اتجاه الشرق أو الشمال.

لقد اضطرت انجلترا وفرنسا وإسرائيل، تحت ضغط كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمجتمع الدولي، إلى الانسحاب من الداخل المصري. فقد وقفت الولايات المتحدة بصلابة من هذا العدوان الذي تم تدبيره - تخطيطا وتنفيذا - من وراء ظهرها، كما وقف الاتحاد السوفيتي موقفا حاسما بإنذار قوي هدد فيه بعمل عسكري حاسم ضد الدول المعتدية.

وبعد أن توقفت النيران في سيناء، ظهر أحد أهداف إسرائيل التوسعية، عندما أعلنه بيجن في الكنيست «أن السيادة المصرية على سيناء قد سقطت وأصبحت سيناء جزءً لا يتجزأ من إسرائيل». وأعلنت حكومة إسرائيل عندما اضطرت للانسحاب من سيناء وقطاع غزة بعد اتفاقيات الاتفاقية المنفردة مع مصر.

وبانتهاء العدوان الثلاثي، أعلنت إسرائيل قد حققت أحد أهدافها السياسية بفتح مضايق تيران من مدخل خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، بعد أن قررت قمة الدم التحرم وضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وعلى حدود القطاع الفلسطيني من غزة الذي أعلنت تدميره مصر.

- لقد نجحت مصر سياسيا في مواجهة هذا العدوان على المستوى الإقليمي الدولي والدولي، الأمر الذي أدى إلى تحويل الموقف لصالح القضية العربية العادلة. وأما النجاح السياسي الذي حققته القيادة السياسية، والذي اقترن بانتصار القوات المسلحة الباسلة، قد غطى على كل قصور عكرته أمام الرأي العام في مصر.

وأصبح من الضروري أن تتضمن القيادة السياسية والعسكرية في مصر من تحليل نتائج حرب الربع، والخروج منها بالدروس المستفادة لتطوير قواتنا المسلحة بما يجعلها قادرة على تحقيق وتنفيذ مهامها العسكرية بنجاح لتأمين الدولة من الشرق ضد عدو قائم على حدودنا - إسرائيل - بعد أن أعلنت رسميا نواياها لغزو سيناء لدينا ثانية، ويستتبع ذلك أن يكون لدينا الجهاز العسكري القادر - تخطيطا وتنفيذا - على الدفاع عن سيناء وردع العدو، وعدم إخلاء سيناء - كما حدث خلال العدوان الثلاثي - تحت أي ظرف من الظروف. كما أن من الضروري الارتفاع بمستوى القوات المسلحة والارتفاع بها إلى أعلى درجة من الكفاءة على ضوء خبرة العدوان فيتم تأمين الدولة ضد هجمات العدو القادم ولا يتكرر تدميرها كما حدث في حرب الربع. وبصفة عامة أن يجب على دراسة عميقة لوضع خبرة حرب الربع موضع التطبيق في كل مجالات العمل العسكري، ولكن هذه الدراسة لم تتم بالعناية اللازمة والرصيد الواجب. وأن بداية سلسلة الأخطاء السياسية والعسكرية أدت في النهاية إلى هزيمة يونيو التي تكرر فيها ما حدث في العدوان الثلاثي من الانسحاب من سيناء إلى التمركز قواتنا غرب القناة على الأرض.

وفي الجانب الآخر، أخذت إسرائيل من نتائج حرب العدوان الثلاثي ودروسها منطلقا لتطوير قواتها المسلحة جذريا أدت في النهاية إلى نجاحها في حرب يونيو.

الوحدة بين مصر وسوريا

وازدادت المنطقة غليانا عندما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام "الجمهورية العربية المتحدة" في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وهي الوحدة التي لم تدرس نتائجها دراسة متأنية لإبعاد هذا العمل وتأثيره على ميزان القوى في الشرق الأوسط وصراع القوى في المنطقة. ولذلك قوبلت هذه الوحدة بتحفظ شديد من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وانجلترا وفرنسا، كما قوبلت بالحذر من جانب بعض الدول العربية، ولقد من هذه الدول أسبابها في التحفظ والحذر.

وتزامنت مصالح إسرائيل مع مصالح الدول الكبرى في نظرتها لتطوره هذه الوحدة، حيث أصبحت إسرائيل تواجه دولة واحدة كبيرة على حدودها الشمالية والجنوبية الشرقية مما يزيد من قدرتها السياسية والعسكرية في أي صراع ضد إسرائيل.

ثورة العراق

وحدث انفجار آخر كبير في الشرق العربي بقيام ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ بعد مرور شهور من وحدة مصر وسوريا. قامت هذه الثورة ضد نظام الحكم في العراق الذي لم يرتبط بانجلترا ارتباطا وثيقا، وتولى الحكم عسكريون يناوئون بالتوسع العربي والتحرر من النفوذ الأجنبي. وهذا أغضب العراق من "حلف بغداد" الذي لم يمثل حلقة من حلقات الأحلاف الغربية العسكرية ضد الاتحاد السوفيتي، ورمزا لوجود وسيطرة الدول الغربية على بعض دول الشرق الأوسط، وهو ما كانت تعارضه بشدة.

لقد كانت ثورة العراق ضربة قوية للنفوذ الغربي في المنطقة، كما لم يخفيا أن تنال التأييد الكامل من جانب مصر لنشر لواء التوسع العربي وإبعاد الدول العربية عن مناطق نفوذ الدول الغربية. وقد نالت هذه الثورة تأييد الاتحاد السوفيتي لكي إحدى حلقات الأحلاف العسكرية ضدها. أما إسرائيل فكانت تنظر بالاستياء والحذر تجاه ثورة العراق، لدرك تعلم أن قوة العراق في صفها الغربي هي إضافة مؤثرة لقوة العرب.

لبنان والأزمة

واستغل الموقف في الشرق العربي، في أعقاب الوحدة بين مصر وسوريا، ثم قيام ثورة العراق، عندما قامت انتفاضات شعبية في كل من لبنان والأردن الذي هدد نظام الحكم فيهما وأوجد حالة عدم استقرار داخلي في الدولتين.

إضطر الرئيس كميل شمعون رئيس دولة لبنان إلى طلب المعونة العسكرية من الولايات المتحدة فوصلته القوات الأمريكية جوا. كما طلب الملك حسين المعونة العسكرية من انجلترا فوصلت القوات البريطانية جوا.

والسبب المنطقي لهذه الأزمة هو إزدياد النفوذ الغربي لتدخله العسكري في المنطقة. وعلى عبد الناصر لواء التحرر له، كما أن الاتحاد السوفيتي حققتا لهما الدبلوماسية وقف هذا التدخل العسكري، إلا أنه أنجبت القوات الأمريكية والبريطانية بعد أن استقرت

الوضاع الداخليه فى كل من لبنان والاردن .

إنفصال سوريا عن مصر

وهكذا مرت المنطقه العربيه بفترة حرجة وحساسة تصارعت فيها القوى الكبرى والاقليميه . وامام هذا المأزق خرج من هذه الفترة صوت تأثير القوميه العربيه فى الشرق العربى ، والتحرر من النفوذ الغربى وتصفيته تدريجيا ، وانحياز النفوذ السوفيتى . وامام واضح ان مصر تقدم بقيادة رئيسى ومؤثر فى تطور أحداث ، وأصبح تأثير الرئيس عبد الناصر شديدا على الموقف السياسى بالمنطقه ، وارتفعت شعبيته بين الجماهير العربيه ارتفاعا كبيرا .

وامام لم تكن الولايات المتحده وحلف دول أوربا التخطيط لاستعاده نفوذها وتأمين مصالحها الحيويه فى المنطقه . وامام كان يتطلب العمل للحد من تأثير القوميه العربيه ، ومنع تشجيع أى وحدة عربيه ، وتصفيه دور مصر ونفوذها ، وتحطيم شعبية الرئيس عبد الناصر .

نشطت القوى الكبرى وبعض الدول العربيه لهدم الوحدة بين مصر وسوريا بتشجيع الانفصال إستغلالا لاخطاء السياسه الداخليه للحكم فى سوريا التى لم تلبى مطالب الشعب السورى وأمله فى هذه الوحده . وحدث الانفصال على اثر إنقلاب عسكرى تم فى سوريا يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ اثناء وجود السيد عبد الحكيم عامر فى دمشق .

وامام رد فعل هذا العمل شديدا على مصر والرئيس عبد الناصر الذى أعلنه أن هذا هو الطريق الذى اختارته سوريا ، فليحفظ الله ويبارك خطواتى ، وعلى الجيش ان يحترموا إرادتى واختيارها .

وبدأت تتضح أسباب الانفصال ، فالنتيجه المؤلمة تظل واضحة ، وهى أن الانفصال أمر هزيمة مفاجأة قوية لفكرة الوحدة العربيه ، وهزيمة للقوميه العربيه الامر الذى يبعث الحزن والأسى ، وتصفيها لدور مصر ، وتخفيضا لشعبية عبد الناصر .

ونتيجة للانفصال نشأ صراع داخل القياده السياسيه فى مصر . فقد (١) حمّل الرئيس عبد الناصر مسئولية الانفصال العربيه والعالميه للجيش عامر . ولم يظهر هذا الفارق بينهما على الطح ولم يكن معروفا . ويبدو أن أثر هذا الصراع قد تعمق تدريجيا وأصبح له أبعاد أخرى عرقلت وضع استراتيجيه عكريه للدوله إلى ان دخلت مصر حرب يونيو ١٩٦٧ .

ولقد حاول الرئيس عبد الناصر - نتيجه للانفصال - إعاده تنظيم الهياكل القياديه والتنظيميه للدوله على أسس جديده ، اهم أحدها أن تكون السلطات الحقيقيه داخل الاطار الطبيعى لأجهزه الدوله ، ولا يتولى الأعضاء القياديين فى مجلس قياده الثوره أى سلطات تنفيذيه وتقتصر مهامهم على التخطيط والمتابعه فقط . رفض المشير عامر اقتراح الرئيس عبد الناصر ، لانه اعتقد ان الرئيس عبد الناصر يريد أن يسيطر ويقود القوات المسلحه ، لذا اشترط المشير عامر ليبقى فى الكنانه أو العوده على هذه القيادة . ومنذ ذلك الوقت بدأ صراع السلطه بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر .

(١) شهاده الفريق اول محمد فوزى امام لجنه تسجيل التاريخ . نص الشهاده بالملحق منشوره فى كتاب الدستاذ موسى صبرى بعنوان (السادات الحقيقه والاسطوره) - ص ٢٦٧ وما بعدها

حرب اليمن

وفي العام التالي لانفصال سوريا عن مصر، قامت ثورة اليمن الشمالي عام ١٩٦٢. إتجهت قيادة الثورة إلى مصر تطلب معونتها لتثبيت أقدامها ضد المحاولات التي بدأت للقضاء عليها. قدمت مصر المعاونة العسكرية لليمن حتى تمكن لها من نظام حكم فرض عليه التخلف، وفتحا الطريق أمام كل من هذا العمل من جانب مصر يعتبر عملا غير ودي لنظام الحكم في المملكة العربية السعودية التي أعلنت حينئذ أنها تعتبر نفسها رئيسيا لانفصال سوريا عن مصر.

بدأت المعاونة العسكرية لليمن محدودة، ثم تورطت فيها مصر تدريجيا حتى أصبح هناك ثلث قوات الجيش يقاتل هناك، وأصبح ذلك يشكل تهديدا للمملكة العربية السعودية التي أعلنت تأييدها للحكم الجمهوري في اليمن. وقد عملت المملكة السعودية على تقديم المعاونة المادية والمعنوية لرجال القبائل اليمنية التي تقاتل القوات المصرية بغرض إرهاق مصر ماديا واستنزاف القوات المصرية بشريا ومعنويا.

- وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية - تأييدها الدول الغربية - تعارض تواجد القوات المصرية في اليمن الشمالي لمنع إمتداد نفوذ الثورة المصرية إلى مناطق البترول الذي يزود معظم أوروبا الغربية بالنفط، وهو ما تم فعلا، بالإضافة إلى ما يحققه التواجد الموفق في اليمن - من طريق التواجد المصري إذا ثبتت أقدامه هناك - من مزايا استراتيجية كبيرة وهو ما تعارضه الدول الغربية تماما. كما أعلنت إنجلترا ترفض التواجد العسكري المصري في اليمن الشمالي بزعم مصالحها في اليمن الجنوبي المحتل حينئذ.

- لذلك إتفقت مصالح الولايات المتحدة وإنجلترا والمملكة السعودية - تأييدها دول غربية وعربية أخرى - على إشعال فرصة تورط مصر في حرب اليمن أطول وقت ممكن لاستنزافها وإرهاقها ردحا من الزمن لا يتحقق نصر عسكري حاسم، إلى أن يحين الوقت المناسب لتوجيه ضربة مضادة قوية لمصر لتقليص نفوذها في الوطن العربي وتجميد نفوذ عبد الناصر داخل مصر فقط.

- وأعلنت إسرائيل هي الدولة التي بكرت توجيه ضربتها إلى مصر، خصوصا وأن ذلك يتفق مع مصالحها وميولها تماما في المنطقة، وتستعد لتوجيه ضربة شاملة ضد مصر منذ انتهاء العدوان الثلاثي، ووجدت أن المناخ السياسي يهيأ تدريجيا ضد مصر دوليا وعربيا خلال فترة تورطها في حرب اليمن التي استمرت ثمان سنوات.

- لقد قرر قائد القوات المصرية في اليمن خطورة استمرار هذه الحرب حتى أصبحت نزيفا لمصر وتوازنها الحربي، وأسر لنائب الرئيس (١) أنور السادات قائلا لهذه القوات سوف تبقى في اليمن حتى نوفمبر ١٩٦٢، وفي مقابلة له مع الرئيس عبد الناصر في مايو ١٩٦٢ شرح له الخسارة الفعلية الموقف في اليمن. وأسر رأي النائب السادات الذي أبداه «إننا عدنا الى علينا والكثير، ولابد أن نضرب بأسرع ما يمكن سحب هذا الفخ». ولكن الرئيس عبد الناصر قال «السادات بقواتنا سوف يحكم... معنى كده إنهيار ثورة اليمن... والصليبية العالمية الكثير عليكم... أنا اعتبر أننا وجهنا ضربة مضادة لضربة الانفصال

(١) حديث النائب أنور السادات لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة - القاهرة - ٨ يونيو ١٩٨٨

في سوريا ، ولا يمكنه أن يترك اليمن »

هاجم الزعيم الناصري مرة أخرى التقارب مع الغرب وقال للرئيس عبد الناصر « لا بد إذن التفاهم مع السعودية لأنه الوضع هنا لا يمكن أن يترك أبدا ، خصوصا وأن معظم قبائل الجوف وصعدة تدين بالولاء للسعودية من جهة ، وأخيرا فإن جهة سيادة الرئيس عبد الناصر مقتنع بضرورة التفاهم مع السعودية لإنهاء الحرب في اليمن على أساس بقاء النظام الجمهوري . وعرفت أنه سوف يقوم بعمل التنسيق مع الملك سعود قبل نهاية ١٩٦٢ حتى يمكن تنفيذ خطة عودة الجيش من اليمن ، ولكن هذا التفاهم تأخر كثيرا ، ولم يتم حتى الآن فيصل »

إسرائيل تستعد للحرب

بينما كانت مصر متورطة عسكريا في حرب اليمن ، وبينما كانت مؤتمرات القمة العربية تصدر قرارات غير قابلة للتنفيذ إيجابيا أو عكسيا ، فإن إسرائيل كانت تستعد للحرب.

لقد استخلصت إسرائيل من حرب الدول الثلاث عام ١٩٥٦ درسا سياسيا هاما . فإنها وجدت نفسها مضطرة للاعتماد على إنجلترا وفرنسا إعتمادا كاملا في الوفاء عن الدولة وفي الحرب خلال هذا الاعتداء . ومعنى ذلك أنه لا يمكن أن تتكرر سياسة التوسع من أراضيها ، ولذلك أدرك الرئيس الشاب أنه من ضرورة أن يكون لها « قوة عسكرية ذاتية » قادرة على هزيمة الدول العربية المجاورة دون معاونة من الدول الكبرى كما حدث في الحرب الثلاث .

وقد عبّر أبناء ديان عن موقف إسرائيل حينئذ بقوله « لولا الحلف الإنجليزي الفرنسي ، لما كان هناك شك في أن إسرائيل يمكنها أن تقوم بعملة سيناء » . وبتعبير آخر منه قال ديان « إن إسرائيل لم تكن وحدها ، ولكنها كانت كراكب الدراجة الذي يملك بيده سيارة لورى مزعجة فتجره معه بمرفق الدكبر » .

والدرس الرئيسي الثاني الذي استخلصته إسرائيل من حرب السويس هو ضرورة ارتباطها بالولايات المتحدة بصفتها أحدى القوتين العظميين في العالم . لقد أدرك إسرائيل علاقة خاصة بل من فرنسا وإنجلترا حتى حرب الدول الثلاث عام ١٩٥٦ بالنسبة لتسليح قواتها المسلحة ، وحصلت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٦ على الأسلحة من الدول الغربية التي تضمنت « التفوق النوعي » على الدول العربية حتى يمكنها « قهر العرب في أي لحظة » . وأعطت إسرائيل إهتماما خاصا لسلاح الجو وقواتها المدرعة وقوات المظلات بحيث يكون لها القدرة على القيام بعمل عسكري حاسم وسريع ضد الدول العربية .

ورحبت إسرائيل من إيجاد « علاقة خاصة » مع الولايات المتحدة ، بل تكون مورّدا مباشرا للسلاح إلى إسرائيل ، منذ أن وافقت على بيع صفقة صواريخ « هوك » مضادة للطائرات لها . وبذلك أصبحت أمريكا - خصوصا من عهد الرئيس جونسون - تقف موقف التأييد الكامل لإسرائيل والمورد الرئيسي للسلاح لها .

وبنهاية عام ١٩٦٦، استكملت إسرائيل إستعدادها العسكري للحرب الشاملة ضد الدول العربية، وأصبحت الظروف الدولية والعالمية تسهل أمام إسرائيل الظروف لشن الحرب.

فقد إطمأنت إسرائيل للدعم السياسي والعسكري الذي سوف تتلقاه من الولايات المتحدة، وأصبحت العلاقات بينهما تزداد قوة في المجالات المختلفة. وتدهورت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في عهد الرئيس جونسون لدرجة وصلت لأقل لدرجة وهي قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وتطورت العلاقات العربية - رغم مؤتمرات القمة - حتى أصبحت في حالة تفكك. وأصبحت «القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية» التي أنشئت بقرار من مؤتمر القمة في يناير ١٩٦٤، مجمدة ومشلولة دون أي فاعلية. ولم تجد قرارات مؤتمرات القمة العربية طريقها للتنفيذ لعدم القدرة أو الرغبة في تنفيذها. وأصبحت القوات المصرية تقاتل في اليمن لعدة سنوات - وهي القوة العسكرية الرئيسية التي يمكن أن تقف ضد إسرائيل، واطمأنت إسرائيل لتفوقها العسكري ضد الدول العربية مجتمعة.

وبذلك تكاملت الظروف السياسية والعسكرية التي توفر لإسرائيل للعرب لتحقيق أهداف التوسعية، ومن فنن الوقت تطابقت مصالح الولايات المتحدة مع مصالح إسرائيل لتوجيه ضربة قوية ضد مصر لتقليل وتحجيم نفوذها في الوطن العربي، وتحطيم نظام حكم الرئيس عبد الناصر.

ولم يصبح أمام إسرائيل - بالتنسيق مع الولايات المتحدة - إلا إيجاد المبرر لبدء الحرب ضد العدو الرئيسي - مصر. فإذا هزمت مصر تكون قد هزمت باقي الدول العربية المجاورة، واستطاعت الولايات المتحدة نفوذها في المنطقة، وحققت إسرائيل أهدافها في هذه المرحلة من الصراع.

ذريعة لبدء الحرب

ولكي تكون هناك ذريعة مقبولة لبدء الحرب الشاملة، فقد قامت إسرائيل بإغارة قوية على قرية السموع الأردنية يوم ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ بحجة تدمير قواعد الفدائيين الفلسطينيين، حشدت فيها الأردن حوالي سبعين فرقة بين قتيل وجريح. وعبرت الأردن عن خيبة أملها في كل من مصر وسوريا لدورهما لدى تحملهما مسئوليتهما في الصراع ضد إسرائيل. والحقيقة أن إسرائيل قامت بهذه الإغارة بهدف هذا العنف ردعا للأردن من جهة، ولاختبار رد فعل كل من سوريا ومصر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة ومدى قدرتها على العمل المشترك على ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية، واطمأنت إسرائيل - عمليا - إلى رد الفعل السلبي من جانب العرب.

وأخذ التخطيط الإسرائيلي للاستيلاء على الضفة الغربية مع جانب مع عام ١٩٦٧، فقد أصبح النشاط الفدائي الفلسطيني مركزا في ربيع بحيرة الجليل منبع تحويل مياه نهر الأردن العربية إلى النقب لاستعماله في المشروعات الصهيونية الكبرى. ووجهت إسرائيل الاتهامات لحكومة سوريا بحجة زعمها أنها تقوم بتشجيع أعمال الفدائيين داخل الأرض المحتلة، وتشط المسئولون الإسرائيليون في إبراز الرأي العام العالمي ضدها.

وأسهم وزير خارجية إسرائيل في هذا الجو ضد سوريا، فأدلى في العاشر من مايو ١٩٦٧

يطلب سفراء إسرائيل بالخارج العمل على اقناع الدول التي يعملون فيها بخطورة الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية، والتأكيد بأن سوريا هي المسئولة عن الأعمال الفدائية الفلسطينية.

وأدلى رئيس حكومة إسرائيل بتصريح، في معرض التهديد السافر للسوريين، بأنه «حرب العصابات لن يقابله المقل، ولن يكون تردد الأمر له في إسرائيل. ومن الواضح أن سوريا هي مصدر التخريب والتخريب الذي يقودونه إلينا». ولم يكن بإمكان إسرائيل إلا اختيار الذريعة المناسبة لتضفي على خططها العدوانية صفة الاضطرار، فقد تناسى إسكول رئيس وزراء إسرائيل الجولات المتكررة لإمام مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى تقرير كل الدول المجتمعة فيها اقترفته من اعتداءات وإراقة الدماء العربية من نتائج. كما انه نسي ما يجب أن يصرح به «مناحم بيجين» قبل قيام الدولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ عندما قال «لولا مذابح دير ياسين لما كانت إسرائيل».

وجاءت استجابة الطيران على الحدود السورية تدخل في الطيران الإسرائيلي والسوري يوم ٧ أبريل ١٩٦٧ فقدت في سوريا ست طائرات، الأمر الذي وضع مصر في موقف حرج لارتباطها مع سوريا باتفاقية دفاع مشترك. والحقيقة أن الهدف من المعركة الجوية في ذلك اليوم هو معرفة رد فعل مصر بالذات كما وضعت استعدادها لتقييم العلاقة لسوريا وجوي وأسلوب تنفيذها، وجرى المعركة أسفرت نتائجها إيجابيا.

استمرت إسرائيل في تصعيد التوتر وخلق التوتر على الحدود السورية. وكرر قادة إسرائيل تهديداتهم العلنية لسوريا بأسلوب مثير، إلى أن صدّق الجنرال إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي بإعلانه سياسة إسرائيل يوم ١٢ مايو ١٩٦٧ «إننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا، وسنحتل دمشق لإسقاط نظام الحكم فيها، ثم نعود ...»

أخذت مصر تهديدات إسرائيل بطريقة جدية، ووجد الرئيس عبد الناصر لزاما على مصر أن تتعاون مع سوريا في حالة الاعتداء عليها. وأمر حشد القوات المصرية في سيناء هو العمل الإيجابي الذي يعبّر عن هذه النوايا.

وانتقل التوتر العسكري من الحدود السورية الإسرائيلية إلى الحدود المصرية الإسرائيلية. وكانت من أخطاء الزعماء لاستدراج مصر إلى طريق يؤدي إلى حرب، تعلم إسرائيل أنها إستعدت لها، وتعلم أن مصر ليست على استعداد لها.

٢- الطريق إلى الحرب

إعلان حالة الطوارئ

وبدأ الطريق إلى الحرب بمكالمة تليفونية وصلت مساء يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ من اللواء أحمد سويدان رئيس أركان الجبهة الجنوبية إلى الفريق أول محمد فوزي رئيس أركان القوات المسلحة تفيد أن "إسرائيل استدعت الفرقة الأكبر من قوات الاحتياطي، وتحشد جزءاً كبيراً من قوات الجيش النظامي يقدر بفرقتين عشر ألوية، وأنها تتوعد الهجوم على سوريا مع استخدام قوات المظليين بكثافة. ومن المنتظر أن يكون هذا الهجوم بين ١٥ - ٢٢ مايو (أيار) ١٩٦٧".

وحول هذه المعلومات، قال الرئيس السادات[1]: "في موعد من موسكو، أن يرافقني إلى القاهرة سيميونوف نائب وزير الخارجية ومبعوث رئيس البرلمان السوفيتي ... وأن حديثهما معي يدور حول موقف سوريا، وكيف حشدت إسرائيل عشر ألوية على حدودها. وعندما عدت إلى مصر وجدت أنهم قد أبلغوا عبد الناصر نفس الخبر".

وعن نفس الموضوع ذكر الفريق أنور القاضي[2] رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في ذلك الوقت، أنه "عندما طلع نهار يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ أبلغ المخابرات بأن هناك تحركاً غير طبيعي في القيادة. ولكننا فوجئنا أن المشير عبد الحكيم عامر نائب القائد الأعلى، قد عقد اجتماعاً عسكرياً في مكتبه مع الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان، وصدرت الأوامر بوضع القوات المسلحة في أقصى درجات الاستعداد. وعندما تساءلت عن السبب، أفادني الرجال القادمون: أن هناك معلومات مؤكدة تجمعت لدى القيادة العليا بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا، وأن هناك حشوداً إسرائيلية مكثفة على الحدود السورية، وأن الانفجار متوقع بها لحظة وأخرى على جبهة الجولان. وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا، فلابد أن ترفع درجة الاستعداد في القوات المصرية لمواجهة احتمالات الموقف. وبالطبع أن الأمر مفاجأة لي في هذا الموقع - كرئيس لهيئة العمليات - فقد كنت أعلم مدى قدرة القوات المسلحة وفكرة وحجم استعدادها العسكري، وبدا الموقف خطيراً ومزعجاً. ولكني فوجئت من المشير عبد الحكيم عامر أن الأمر لا يتعدى أن يكون "مظاهرة" للرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا".

وعندما انتهى نهار يوم ١٤ مايو، وبينما أنت الأمور تسير بطريقة عادية، فوجئت القوات المسلحة بإعلان حالة الاستعداد الأول للقتال (حالة الطوارئ القصوى)، وإعلان التعبئة العامة للقوات بحيث تتم قبل يوم ١٧ مايو، وإيقاف الدورات التعليمية بالمعاهد والمنشآت التعليمية، واتخاذ إجراءات حشد القوات في سيناء بحيث تتحرك من أماكن تجمعها قبل الساعة السادسة من صباح يوم ١٧ مايو. واشتملت التعليمات أيضاً أن يتم التوزيع الاستراتيجي للقوات البرية طبقاً للخطط المقررة، وتجهيز الخطط التعرضية والدفاعية للتركيز المقررة

---

(١) الرئيس السادات: البحث عن الذات - الطبعة العربية - ص ٢٢٤

(٢) حديث الفريق أنور القاضي لرئيس تحرير آخر ساعة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على حرب يونيو - مجلة آخر ساعة - القاهرة - ٨ يونيو ١٩٨٨

بالتفاهم مع القيادة العامة السورية.

لقد صدرت هذه القرارات في صورة تعليمات "عمليات حربية" بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٧ سالفة الذكر.

أول مصدر فوزي رئيس الأركان جاء فيها "أن المعلومات تؤكد سوء مصادرها التخلف نية إسرائيل من العدوان على الجمهورية العربية السورية. ومن منطلق إيماننا بواجب الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) والجمهورية العربية السورية، قررت القيادة العليا للقوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة التدخل فورا وبرا في حالة قيام إسرائيل بعدوانها شامل على الأراضي السورية بقصد احتلال أو جزء منها أو تدمير القوات المسلحة السورية".

وأقول إن هذه القرارات أتت مفاجأة للقوات المسلحة، لأنه لم يكن هناك سبب واضح أمامنا يستدعي اتخاذ هذه الإجراءات، إلا أنها صدرت تعليمات العمليات الحربية السابقة.

ولزيادة الإيضاح صدر شرح آخر أكثر تفصيلا يقول:

"إن التقارير المؤكدة أفادت خلال الأيام القليلة الماضية منذ بداية مايو ١٩٦٧ أن هناك حشد إسرائيلي ضخم على حدود سوريا، بقصد القيام بعمليات تعرضية داخل الأراضي السورية بهدف إسقاط حكم ثوري عربي، وإحلاله بحكم رجعي عميل في سوريا وإيقاف حركة التحرر من أجل فلسطين.

إن نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (السيد عبدالحكيم عامر) يرى أن الذي دفع إسرائيل لهذا الوقت، هو السياسة الأمريكية التي تريد أن تجد فرصة سانحة لضرب الثورات التحررية في العالم العربي، وفشل السياسة الأمريكية البريطانية في اليمن الجنوبي المحتل، وضعف موقف الملك فيصل والشاه خوفا من القوى الاستعمارية أن يسقطا أمام المد الثوري العربي التحرري.....

ومن معرفتنا الكاملة بجميع الظروف العالمية والملابسات الدولية المحيطة بالموقف، وكذا بموقف القوى الاستعمارية التي تساند إسرائيل، ومع تقديرنا لما قد تبديه أعداؤنا أننا قد نتورط في معركة في وقت غير ملائم لنا، فإنه بعد دراسة جميع الاحتمالات قد قررنا الوقوف موقفا حاسما ضد تهديدات إسرائيل العسكرية بالتدخل الفوري في حالة قيام أي عدوان إسرائيلي على سوريا."

• • •

وبدأت القوات المسلحة في تنفيذ القرارات التي صدرت للحشد في سيناء استعدادا لتنفيذ الخطة الدفاعية الموضوعة، والتي أطلق عليها إسم الخطة (قاهر)، كما اتخذت الإجراءات العديدة التي تتطلبها التعبئة العامة لرفع مرتبات الوحدات إلى مرتبات الحرب وإنشاء وحدات جديدة وسد تحديدها في خطة التعبئة.

وبتكليف من السيد عامر سافر الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان إلى سوريا في نفس اليوم ١٤ مايو - للتأكد من حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية، وإجراء التنسيق

العسكرى بين سوريا ومصر.

تفقد الفريق أول فوزى قيادة جبهة سوريا، وبحث مع المسئولين العسكريين فى رئاسة الأركان الموقف لمعرفة مدى صحة المعلومات التى وصلت إلى مصر عن سوريا والاتحاد السوفيتى. وكانت النتيجة كما قال[1]: "إننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات، بل العكس هو صحيحا. إذ إننى شاهدت صورا فوتوغرافية جوية عن الجبهة السورية الإسرائيلية التقطت بواسطة الاستطلاع السوفيتى يوم ١٢، ١٣ مايو ١٩٦٧، فلم الاحظ أى تغيير للموقف العسكرى العادى".

عاد الفريق أول فوزى للقاهرة يوم ١٥ مايو، وقدم تقريره للمشير عامر، وهو التقرير الذى ينفى وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. وسجل إنطباعه قائلا: "لم الاحظ أى رد فعل لدى (لدى المشير عامر) عن سلبية الموقف على الحدود السورية الإسرائيلية. ومن هنا بدأت أعتقد أنه موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، هو من وجهة نظر المشير عامر ليس سببا وحيدا أو رئيسيا من إجراءات التعبئة والحشد التى إتخذتها مصر بهذه السرعة".

ورغم هذه الحقيقة التى أوضحتها زيارة الفريق أول فوزى لسوريا، فقد استمر الحشد فى سيناء بعد الزيارة.

ويمكن القول أنه ضاع هدفا سياسيا آخر لا يدور فى ذهن القيادة السياسية وراء استمرار الحشد والتعبئة رغم الدوافع عنه للقيادة العامة للقوات المسلحة. ونظرا لأنه لم يصدر قرار أو تعليمات عمليات للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل حينئذ، فقد أدى ذلك إلى عدم وضع الرؤية العسكرية للتعبئة العامة وحشد القوات فى سيناء. ومن هنا فإن التساؤل يدور بين القوات: ما هى مهمتنا؟ هل هو مجرد حشد محكم بغرض الضغط على إسرائيل لمنعها من مهاجمة سوريا؟ وبمعنى آخر هل هى مظاهرة عسكرية لردع إسرائيل؟

وهنا يجب أن نتوقف قليلا لمعرفة مدى ارتباط العمل السياسى بالعمل العسكرى، وأقول أن الهدف السياسى الذى يثير أو يتأثر بالعمل العسكرى، لابد أن تجيبه القيادة السياسية عن القيادة العسكرية فى حدود الرؤية الواجبة. فمن المعروف أن الحرب هى إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، ومن ثم لابد أن ينبثق عن الهدف السياسى الذى أعلنه فى ذهن القيادة السياسية عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته الرئيسية المنتصف حتى تتاح لهم فرصة التفكير والبحث المبكر عن تأثير العمل السياسى على العمل العسكرى، أو إتخاذ الإجراءات العسكرية التى تتمشى مع تحقيق الهدف السياسى. هذا هو فقه الاستراتيجية التى تربط السياسة بالعسكرية برباط وثيق ولا تقبل الانفصال بينهما.

ب- قوات الطوارئ الدولية

وبدأ السبب الحقيقى لاستمرار الحشد العسكرى فى سيناء يظهر تدريجيا.

(١) فريق أول محمد فوزى - حرب الثلاثين سنوات ١٩٦٧/٦٧ - ص ٧١، ٧٢

فبعد يومين من قرار الحشد - الذى لم يبارح تنفيذه ولم يتكامل - توتر الموقف العسكرى بين مصر واسرائيل ، عندما طلبت مصر يوم ١٦ مايو سحب قوات الطوارئ الدولية الموجوده على حدودنا الشرقيه ، وهى جزء من القوات الدوليه التى تمركزت على الحدود الشرقيه مع اسرائيل وفى منطقة شرم الشيخ بجنوب سيناء وعلى حدود قطاع غزه الخاضع للاداره المصريه بفلسطين ، نتيجة للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .

ارسل الجنرال فوزى - بتعليمات من المشير عامر - خطابا الى الجنرال ريكى قائد قوات الطوارئ الدوليه يقول فيه[1] :

" أحيطكم علما بأننى أصدرت أوامرى للقوات المسلحه للجمهوريه العربيه المتحده (مصر) بأن تكون مستعدة لأى عمل ضد إسرائيل فى نفس اللحظه التى ترتكب فيه أى عمل عدوانى ضد أى دولة عربيه .

وطبقا لهذه الأوامر فإنه قواتنا تحشد الآن فى سيناء وعلى حدودنا الشرقيه . وحرصا منا على سلامة القوات الدوليه التى تتخذ مواقع على حدودنا الشرقيه ، فإنى أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور . وقد أصدرت أوامرى إلى قائد المنطقه العسكريه الشرقيه حول هذا الموضوع ، وطلبت منه أن يبلغنى تنفيذ هذه الأوامر " .

وأبلغ الرد الفورى من الجنرال ريكى انه يجب الرجوع فى هذا الطلب إلى السكرتير العام للامم المتحده - يوثانت - باعتباره موضوعا سياسيا ، وهو صاحب القرار فيه .

وأفاد الرئيس عبد الناصر على إرساله الطلب عن طريق وزاره الخارجيه . وأبلغ طلب مصر أن تسحب قوات الطوارئ الدوليه المتمركزه على حدودنا الشرقيه فقط ، ولكنه الغى يوثانت أثناء زيارة هامة لمنطقة الشرق الأوسط . فقد أبلغ إما أن تسحب جميع قوات الطوارئ الدوليه الموجوده على حدودنا الشرقيه وفى شرم الشيخ وقطاع غزه باعتبارها نظام عمل متكامل أو لا يتم سحب أى منها وتبقى فى مواقعها .... وأبلغ القرار الذى اتخذته مصر هو سحب كل قوات الطوارئ الدوليه . وصدر قرار يوثانت بسحبها يوم ١٨ مايو .

ويقول محمود رياض وزير الخارجيه[2] فى ذات الوقت « أبلغ الطلب واضحا للغايه ، فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارئ الدوليه الموجودة فى غزه أو شرم الشيخ ، وأبلغنا قاصرا على سحب قوات الطوارئ الدوليه الموجوده على الحدود المصريه مع اسرائيل .... عندما رفض يوثانت إجراء إنسحاب جزئى لقوات الطوارئ ، لم يعد فى إستطاعة مصر التراجع عن طلبها ، ولم يكن أمامنا سوى أن نطلب الإنسحاب الكلى لقوات الأمم المتحده ، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة فى غزه وشرم الشيخ . وقد أدى إنسحاب قوات الأمم المتحده من شرم الشيخ إلى دخول قواتنا العسكريه إليها .... وهذه الخطوة بدورها فرضت علينا العوده إلى المشكلة القديمة الخاصة بملاحة إسرائيل فى خليج العقبه . »

---

(١) هذا النص منشور فى مذكرات محمود رياض (١٩٦٨ - ١٩٧٨) - ص ٤٦

(٢) محمود رياض - مذكرات محمود رياض - ص ٤٦

لقد كانت العملية العسكرية ضد مصر في ذلك الوقت تتخذ من وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء مادة أساسية لإظهار ضعف مصر في الدفاع عن حدودها والتستر وراء هذه القوات لحمايتها، الأمر الذي أصاب القيادة السياسية في مصر بالحماسة، ولذلك يبدو أنه كانت هناك رغبة ولهفة للتخلص من وجود هذه القوات في الأراضي المصرية. ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن المشير عامر قام في زيارة رسمية للباكستان في أواخر عام ١٩٦٦، وإذا به يرسل برقية للرئيس عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء حتى يمكنه إيقاف الحملة المسعورة الرهيبة ضد مصر. لقد أرسل المشير عامر هذه البرقية في الوقت الذي كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قدمت له - قبل سفره - تقديرا للموقف توهمي فيه بعدم التورط في عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أنه لم تكن قواتنا المسلحة تقاتل في اليمن.

لم يعن سحب كل قوات الطوارئ الدولية أن تحل محلها قواتنا في شرم الشيخ التي تتحكم في الملاحة البحرية في مضايق تيران بمدخل خليج العقبة، وهو أمر تنظر إليه إسرائيل نظرة خطيرة إذا أدى ذلك إلى إغلاق هذه المضايق أمام الملاحة الإسرائيلية التي ظلت مؤمنة لمدة ١١ عاما منذ عام ١٩٥٦ بوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ، وأصبح لها منفذا بحريا من البحر الأحمر وافريقيا دون اعتراض أو تدخل من مصر. وهذا هو الكعب الذي حققته إسرائيل نظير اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر.

إستغلت إسرائيل فرصة سحب قوات الطوارئ من شرم الشيخ لتحويل الأزمة التي بدأت بتهديد سوريا بالغزو العسكري إلى قضية أخرى تماما هي "حرية الملاحة البحرية الإسرائيلية في خليج العقبة". وتم ذلك في ظل حملة سياسية وإعلامية ضد مصر تتزعمها الولايات المتحدة وانجلترا وكندا لمعارضة سحب قوات الطوارئ من الأراضي المصرية. وهنا نشأ موقف جديد أمام التخطيط السياسي والعسكري في مصر، وأصبح الصراع السياسي مركزا بين مصر وإسرائيل، وتحول التهديد العسكري إلى الجبهة المصرية الإسرائيلية عند موضع الملاحة البحرية في خليج العقبة الذي إحتل مكانة الصدارة في العالم.

لقد كان قرار طلب سحب كل قوات الطوارئ الدولية متسرعا. والدوافع الداخلية التي أملت إتخاذ هذا القرار السياسي، لم تدرس الواجب الحتمي بحث الخطوات السياسية والعسكرية - مسبقا - لتحديد الأعمال وردود الفعل والنتائج التي تترتب على إتخاذ هذا القرار بحيث تضمن مصر نجاح تنفيذه سياسيا وعسكريا. فقد كان واضحا في ذلك الوقت انه طلب سحب قوات الطوارئ يستتبعه دخول قواتنا إلى شرم الشيخ، وهذا بدوره يفتح مصر - سياسيا وعسكريا - أمام قرار جديد هام وهو: هل تغلق مصر خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية أم لا، وما هو تأثير ذلك - سياسيا وعسكريا - في الحالتين؟ وبتعبير آخر، لم يجب أن يكون لنا إستراتيجية عليا للدولة واضحة ومحددة ينبع منها استراتيجية سياسية وأخرى عسكرية

يكملا ده بعضها لتحقيق الهدف الوطني . ويبدو أننا كنا نفتقدها في ذلك الوقت.
لقد كان هناك وقت لوضع هذه الاستراتيجية بالأسلوب الصحيح ، حيث أن القيادة السياسية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لاتخاذ هذا القرار المتسرع قبل بحث نتائجه السياسية والعسكرية. كما أن القيادة العسكرية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لطلب اتخاذ هذا القرار السياسي لصالح عمل عسكري مخطط حينئذ ضد إسرائيل يستدعي إبعاد نقط المراقبة الدولية سرحدودنا الشرقية. والنتيجة أن القرار السياسي - غير المدروس - بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية ، أصبح الخطوة الثانية - بعد حشد القوات في سيناء - لاستدراج مصر للحرب ، وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل. كما أصبح لهذا القرار تأثير مباشر على خطط واوضاع قواتنا فيما بعد بطريقة سلبية.

وكنت أتصور أنه إجتماع مجلس الدفاع الوطني في مصر أنه ضروري . كما أنه اجتماع محدود من المتخصصين في وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات المسلحة ، أنه يكلفهم وضع تقدير موقف سياسي عسكري سليم واقتراح البدائل المناسبة حتى تكون أمام رئيس الدولة لاتخاذ القرار الصحيح.

إغلاق مضايق تيران (مدخل خليج العقبة)

واستمرت الاتصالات تدفع مصر وإسرائيل على طريق الحرب.
أنه على مصر أن تتخذ قرارا سياسيا هاما وخطيرا ، عندما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء المهندس صدقي سليمان لدراسة أحد البدائل: إما السيطرة على مدخل خليج العقبة بوضع قوات فيه بمشروع التنسيق مع استمرار الملاحة في الخليج أمام جميع السفن بما في ذلك السفن الإسرائيلية كما كان يحدث قبل سحب قوات الطوارئ الدولية ، أو إغلاق مضايق تيران - وبالتالي مضيق العقبة - أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية.
ويوضح الرئيس السادات ما دار من هذا الاجتماع بقوله[1]:
" جمعنا عبد الناصر على عجل لبحث تنفيذ عمليا في أواخر مايو ١٩٦٧ ، أنه فوزي عامر وزكريا محي الدين وحسن التهامي وأنا وعلى صبري وصدقي سليمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت. وقال لنا أنه حشدنا في سيناء تحمل الحرب محتملة ٥٠٪ ، أما إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪ ، ثم التفت إلى عامر وقال له : هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم ؟ فوضع عامر يده على رقبته وقال : « برقبتي يا ريس ، على شئ على اتم استعداد » .
كنا نعلم أنه تسليحنا لا يسمح بمثل هذه الخطوة. ولذلك عندما سألنا عبد الناصر عن رأينا ، وافقنا بالإجماع على إغلاق المضايق ما عدا صدقي سليمان الذي طلب التروي وأنه يأخذ في الاعتبار حالتنا الدفاعية والخطط الطموحة التي لم تستكمل والتي لم ينفذ ..... لم يعد عبد

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات - طبعة عربية - ص ٢٢٤ ، ٢٢٥

الناصر احترامه صفق سليمان أى إهتمام ، فقد أمر بالذهاب إلى إغلاق المضايق حتى يوقف مزايدات العرب عليه ، وحتى يحتفظ بمكانته الكبيرة فى الأمة العربية ، ولهذا أصدر الأوامر بإغلاق المضايق."

أتخذ هذا القرار مساء يوم ١٧ مايو ، وبدأت القيادة العامة للقوات المسلحة فى تنفيذ القرار السياسى اليوم التالى ، وذلك بتعبير القوات البرية والجوية والبحرية لتنفيذ المهمة ، لأنه طبيعة العمل تستدعى اشتراك القوات الثلاث وفتح محور جديد لعمل القوات المسلحة.

قرر المشير عامر نقل قوة سرية وحدات المظلات بالطائرات إلى شرم الشيخ ، وتعيين العقيد عبد المنعم خليل قائدا لقوة منطقة شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة وليس قيادة الجبهة الميدانية بسيناء. واضطرت القيادة العامة لاستخدام قوات المظلات - سرا احتياطى القيادة العامة - لتنفيذ المهمة ، علما بأنه هناك لواء مشاة أمر مخصصا لهذه المهمة ولم يتم تحريكه أو إنذاره بالتحرك منذ ١٤ مايو.

لم يكن أسلوب وطريقة تنفيذ مهمة إغلاق مدخل خليج العقبة واضحا أمام العقيد عبد المنعم خليل الذى أدى إلى كثير من الاستفسارات والتساؤلات ، لأنه لا يعمل عسكرى يقوم به بالنسبة للسفن سواء الدول المختلفة التى تمر بالمضايق تؤثر على الموقف السياسى والعسكرى تأثيرا مباشرا.

وصدرت يوم ٢٢ مايو تعليمات المشير عامر بتغيير مدخل خليج العقبة اعتبارا من الساعة الثانية عشر ظهر يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ أمام جميع السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها التجهت إلى إيلات. ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالدخول منه. ويصرح بالمرور للسفن التى تحرسها سفن حربية ولديهم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى لو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلى). كما أوضحت التعليمات طريقة معارضة السفن وتحذيرها.

ووصل الموقف السياسى والعسكرى المتوتر إلى الذروة عندما أعلنه الرئيس جمال الناصر قرار غلق الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية اعتبارا من يوم ٢٣ مايو فى الاجتماع الذى عقده مع ضباط القوات الجوية فى مطار ابو صوير.

وبإعلان هذا القرار ، أحدث فعل امريكا شديدا ، ذلك أنها أعلنت على لسان الرئيس جونسون أن الخليج ممر مائى دولى ، وترى أن إغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية هو عمل غير قانونى ويشكل خطرا جسيما على السلام.

ولما من الطبيعى أن تعلن إسرائيل أنها أن تتخلى عن حرية الملاحة فى الخليج والمضايق يشكل مخالفة للقانون الدولى. ولعبت السياسة والدعاية الإسرائيلية دورها للوصول على تأييد الدول الأوربية - بجانب تأييد الولايات المتحدة - لموقفها استعدادا للحرب فى الوقت المناسب لها.

ولما من الطبيعى أيضا أن يأخذ التنسيق مجراه بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، ليتضمن الولايات المتحدة أن العمل العسكرى الذى تقوم به إسرائيل يجب أن يكون فعالا سريعا ، وتضمن إسرائيل

تأييد ومساعدة الولايات المتحدة لها خلال الحرب.

وبإعلانه أهداف الضايقين، أصبح في يد إسرائيل الورقة التي تطالب لبدء الحرب ضد مصر، وتشتد عليها سياسيا وإعلاميا على المستوى الدولي كمعتدي لمجرمي المنتظر.

واصبحت الفرصة متاحة أمام الولايات المتحدة - ورئيسها جونسون - لتحطيم صورة الرئيس عبد الناصر كزعيم عربي له تأثيره الشديد في الدول العربية.

• • •

لقد أدى الكيد الذي حققته إسرائيل، نتيجة استدراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، صوتأمين الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة، بمقتضى انسحاب القوات المصرية من شرم الشيخ، وتمركز قوات الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وقطاع غزة.

واستمر الحال على هذا الوضع حتى طرأت أزمة مايو ٦٧. وطوال هذه السنوات العشر كانت السفن المتجهة من وإلى الخليج من ميناء إيلات واليها. وتضخمت حركة الملاحة البحرية حتى وصلت في بعض أشهرها إلى ٦٠ سفينة تجارية في الشهر.

كانت القيادة السياسية في مصر تنتظر الفرصة المناسبة لإلغاء آخر آثار العدوان الثلاثي، وذلك باستعادة سيادة الدولة على المياه الإقليمية في مدخل خليج العقبة لوجود حالة حرب بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

وبينما كانت القيادة المصرية تنتظر هذه الفرصة، كانت إسرائيل تعلم باستمرار أن حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ترتبط بالأمن القومي الإسرائيلي ارتباطا وثيقا. ومعنى ذلك أن إستراتيجية السياسية والعسكرية تفرض عليها شن الحرب ضد من يتعرض لها في أثناء الملاحة في خليج العقبة.

وعندما بدأت أزمة مايو ٦٧، وتطورت بالطريقة السابق شرحها، أصبحت الحرب مؤكدة بين مصر وإسرائيل. واتخذت إجراءات عملية متعجلة ترتب عليها وجود قوات غير متجانسة من القوات البرية، وتمانية قطع بحرية لتتبع قائد القطاع، ومجهود جوي تحت الطلب من الفرقة. ومنذ وصول القوات إلى شرم الشيخ توالت عليها التعديلات وتعديلات التسليح.... واتخذ قائد قطاع شرم الشيخ العديد من القرارات، وأدخل عليها جملة تعديلات، واستقبل عددا من كبار الضباط للاستفادة من خبراتهم والاستئناس بآرائهم ولملاحظاتهم على الخطة الموضوعة.

واتضح من جميع الأحداث - سياسيا وعسكريا - أن قضية إستعادة الدولة على المياه الإقليمية في مدخل خليج العقبة، رغم أهميتها البالغة، لم تحظ ببرامج موضوعية، ولم يوضع لها التخطيط بعمق وواقعية على مدى عشر سنوات سابقة. لذلك جاءت الأمور كأنها المفاجأة وليدة اللحظة من الناحيتين السياسية والعسكرية.

وهنا لابد من القول، أن اجتماع مجلس الدفاع الوطني في مصر أمر ضروري. وأن اجتماع مجلس

تأييد ومساعدة الولايات المتحدة لها خلال الحرب.

وبالمقابل أصبح في يد إسرائيل الورقة التي تطلبها لبدء الحرب ضد مصر، وتتأكد عليها سياسيا وإعلاميا على المستوى الدولي كغطاء لهجومها المنتظر.

وأصبحت الغرمة متاحة أمام الولايات المتحدة - ورئيسها جونسون - لتحطيم صورة الرئيس عبد الناصر كزعيم عربي له تأثيره الشديد في الوطن العربي.

• • •

لقد أدرك الكرب الذي حققته إسرائيل، نتيجة استيلائها على المرات الدولية على مصر عام ١٩٥٦، هو تأمين الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة، فحتى انسحاب القوات المصرية من شرم الشيخ، وتمركز قوات الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وقطاع غزة.

واستمر الحال على هذا الوضع حتى طرأت أزمة مايو ٩٦٧. وطوال هذه السنوات العشر كانت السفن المتجهة من وإلى خليج العقبة تمر في الخليج من ميناء إيلات واليه. وتضخمت حركة الملاحة البحرية حتى وصلت في بعض أشهرها إلى ٦٠ سفينة تجارية في الشهر.

كانت القيادة السياسية في مصر تنتظر الفرصة المناسبة لإلغاء آخر أثار العدوان الثلاثي، وذلك باستعادة سيادة الدولة على المياه الإقليمية في مدخل خليج العقبة لوجود حالة حرب بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

وبينما كانت القيادة المصرية تنتظر هذه الفرصة، كانت إسرائيل تعلم باستمرار أن حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ترتبط بالأمن القومي الإسرائيلي ارتباطا وثيقا. ومعنى ذلك أن إستراتيجية السياسية والعسكرية تفرض عليها شن الحرب ضد مصر حتى تتعرض لها في أثناء الملاحة في خليج العقبة.

وعندما بدأت أزمة مايو ٩٦٧، وتطورت بالطريقة السابق شرحها، أصبحت الحرب مؤكدة بين مصر وإسرائيل. واتخذت إجراءات عملية متعجلة ترتب عليها وجود قوات غير متجانسة من شرم الشيخ وقطاع غزة في سيناء من القوات البرية، ومعها قطاع جوي لتتبع قائد القطاع، ومجهود جوي تحت الطلب من القوات الجوية، ومعها قطاع بحري لتتبع قائد القطاع، ومجهود بحري تحت الطلب من القوات البحرية. ومنذ وصول القوات إلى شرم الشيخ توالت عليها التعديلات وتعرضت المهام والتشكيلات.... واتخذ قائد قطاع سيناء الغربي العديد من القرارات، وأدخل عليها جملة تعديلات، واستقبل عددا من كبار الضباط للاستفادة من خبراتهم والاستئناس بآرائهم وملاحظاتهم على الخطة الموضوعة.

واتضح من سير الأحداث - سياسيا وعسكريا - أنه قضية إستعادة الدولة على المياه الإقليمية في مدخل خليج العقبة، رغم أهميتها البالغة، لم تحظ ببرنامج موضوعي، ولم يوضع في التخطيط بعمق وواقعية على مدى عشر سنوات سابقة. لذلك صارت الأمور كأنها المشكلة وليدة اللحظة من الناحيتين السياسية والعسكرية.

وهنا لابد من القول، أن اجتماع مجلس الدفاع الوطني في مصر أمر ضروري. وأن اجتماع مجلس

الوزراء مهتما لدراسة الموقف بطريقة محيطة واتخاذ القرار المناسب في ظروف قدرتنا العسكرية أنه القرار يترتب عليه الحرب مؤكدا.

المظاهرة العسكرية

واستمر تحرك قواتنا في طريقها إلى سيناء مخترقة شوارع القاهرة في مظاهرة عسكرية مثيرة تحت إعجاب جميع المراقبين والدهاشة، كما أخذت وسائل الإعلام في نشر صور التحركات، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ واجراءات الأمن الحربي التي تحتم أمنه وسلامة القوات أثناء تحركها وحشدها للحرب.

وبينما أمنت قواتنا يتم حشدها علانية من جو سلاح الطيران الجنوبي العراقي، والتعبئة تتم بطريقة مرتبكة، وبينما أمنت قواتنا في سيناء لم تستقر في أوضاع ممدوحة لتحقيق مهام عسكرية ممدوحة، أمنت إسرائيل تعمل في الجانب الآخر لحشد قواتها وتعبئتها بطريقة سرية، وتستعد عسكريا وسياسيا لدخول الحرب في أفضل الظروف المناسبة[1].

لقد علمت القيادة الإسرائيلية من تقارير مخابراتها أن قواتنا تتقدم بجبروت قناة السويس في اتجاه سيناء، وعلمت بذلك مساء يوم ١٤ مايو[2]، وهو اليوم الأول لتحرك قواتنا. وبدأت في إجراءات التعبئة على مراحل.

استدعت إسرائيل لواء مدرع احتياطي يوم ١٦ مايو، وهو اليوم الذي طلبت فيه مصر سحب قوات الطوارئ الدولية.

ورفعت درجة استعداد قواتها البري والجوي والبحري يوم ١٨ مايو[3]، وهو اليوم الذي اتخذ فيه يوثانت قراره بسحب كل القوات الدولية من سيناء وقطاع غزة.

وفي اليوم الذي أعلن فيه الرئيس عبدالناصر إغلاق مضيق العقبة، وصل إشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى مركز القيادة الإسرائيلية في الساعة الثامنة مساء ليخطر القادة العسكريين أنه رسالة وصلته من الرئيس الأمريكي جونسون يطلب فيها من إسرائيل عدم فتح النيران أو اتخاذ أي إجراء قبل التشاور مع الولايات المتحدة.

وأعلن رئيس وزراء إسرائيل في الكنيست يوم ٢٢ مايو «أن حجم القوات المصرية في سيناء قبل ١٤ مايو أي قبل سحب قوات الأمم المتحدة، وأنها حجمها وصل اليوم إلى ما يقرب من أربعة فرق من المشاة والمدرعات بالإضافة لعدد كبير من وحدات المدفعية، وفضلا عن تدعيم القوة الجوية في سيناء. ونتيجة إرتفاع حجم القوات المصرية - حسب تقديرنا - من ٣٥ ألف رجل إلى ٨٠ ألف رجل، وهذه هي المرة الأولى التي يصل فيها حجم القوات المصرية في سيناء إلى هذا الحد... وبزيادة القوات إلى هذا الحجم وتقدمها إلى شرق سيناء أصبحت نظرتنا خطيرة إلى نوايا وتحركات مصر الحقيقية».

---

(١) ريابيف - قصة حياتي - ترجمة هيئة الاستعلامات المصرية - ص ٢٤٢

(٢) رابين - مذكرات رابين - طبعة انجليزية - ص ٥٢

-١٠-

واستمر حشد قواتنا في سيناء في جو من السياسة المضادة لهم لصد قوات الطوارئ الدولية واعلاء المضايق. فالولايات المتحدة تؤيدها بعض دول اوربا الغربية لانها تناصب مصر العداء وكانت الادارة الامريكية كراهية للرئيس عبد الناصر، وتأييدا كاملا لاسرائيل، ومعارضة تامة لاعلاء المضايق. وواصل تفكيرها - بالتعاون مع بعض الدول الغربية - إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة من الدول الغربية للمرور في مضايق تيران وإعلانه فتحة امام الملاحة البحرية الدولية، إلا أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ.

وفي يوم ٢٩ مايو - بعد مرور ١٥ يوما من بدء العدوان - اصدرت القيادة العليا توجيهات عمليات من الشرعام بانه تقوم قوات الجيش الميداني في سيناء وقطاع غزة بالمقاومة مع القوات البرية والدفاع الجوي - بالدفاع ومنع قوات العدو من اختراق دفاعاتنا، وهزيمة وتدمير قواته التي تخترق الحدود ومنعه من الوصول إلى قناة السويس .... ويستعد جزء من قوات الجيش للقيام بأعمال تعرضية محدودة ذات اهداف محدودة داخل الاراضي الاسرائيلية.

وفي نفس هذا اليوم - ٢٩ مايو - اعلن رئيس وزراء اسرائيل في الكنيست «إنه أمر بتدخل في حرية الملاحة البحرية في الخليج والمضايق بشكل مخالفة للقانون الدولي، ويعتبر عمل من اعمال العدوان ضد إسرائيل. وأنه الحكومة أمرت بتعبئة الاحتياطي، وأصبح جيش الدفاع الاسرائيلي جاهزا ومستعدا لمواجهة الاعمال العدائية في جميع القطاعات وعلى جميع الحدود .... وستظل قوات إسرائيل معبأة تحت السلاح جاهزة لأي إختبار، وإذا استدعت الضرورة فإنه لدي القوة لهزيمة المعتدين.»

الضوء الأخضر لاسرائيل

وبينما كانت قواتنا تتخذ اوضاعها الدفاعية في سيناء، وكانت التعبئة لاول مرة حتى يوم ٣٠ مايو، ولم تكن قواتنا قد استكملت إستعدادها للحرب، كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة في اسرائيل لوضع خطة العمليات الهجومية ضدنا. وفي نفس الوقت كانت التحركات السياسية مستمرة مع الولايات المتحدة، والتشاور مع فرنسا واتجلترا بواسطة ايبان وزير خارجية إسرائيل أثناء زيارته لتلك الدول إعتبارا من ٢٤ مايو.

وكان أهم الاجتماعات التي قام بها إيبان، ذلك الاجتماع الذي تم في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) يوم ٢٦ مايو بحضور وزير الدفاع الامريكي ورئيس هيئة الاركان الامريكية ورئيس وكالة المخابرات حيث جرى البحث في الموقف. إجتمع إيبان مع هؤلاء المسئولين عدة مرات للبحث في الموقف، ووجد أنهم على إقتناع أن إسرائيل ستكون كسب الحرب بسهولة عندما تبدأ العمليات العسكرية بصرف النظر عن الطرف الذي يبدأ الحرب، وأن الحرب لن تستغرق أسبوعا.

كانت إسرائيل تلح على أمريكا لاعلان تأييدها رسميا وعلنا ضد مصر، وأن امام أمريكا خيارات

(١) وليم كوانت ساعد مستشار الرئيس الامريكي للأمن القومي - سنوات القرارات الفاصلة - ص ٥٥
(٢) المرجع السابق

إما تركه إسرائيل تتصرف بالطريقة التي تراها بما في ذلك إستخدام القوة على ضوء التقدير الأمريكي أن إسرائيل قادرة على هزيمة قوات الدول المجاورة مجتمعة، أو تدعو أمريكا لمواجهة الرئيس عبد الناصر الأمر الذي يزيد من شعبيته وقد يؤثر على علاقاتنا بالدول العربية. وبذلك أيد المكتب البيضاوي الإسرائيلي أن الظروف الحالية هي الأفضل.

واستكملت إسرائيل إستعدادها للحرب بما في ذلك تعبئة الاحتياطي. ووصف أبا إيبان رئيس الدبلوماسية الإسرائيلي الموقف - حينئذ - في مذكراته بقوله:

«إذا أن ناصر ينتظر رابين، فإن رابين أيضا ينتظر أشكول، وأشكول ينتظر موشي ديان، وموشي ديان ينتظر إيبان، وإيبان أيضا ينتظر الرئيس الأمريكي جونسون. وفي جميع الأحوال أيضا علينا أن ننتظر قبل إتخاذ أي إجراء.»

وأوفدت إسرائيل «مائير عاميت» رئيس المخابرات العامة إلى واشنطن في مهمة سرية يوم ٣٠ مايو لاستيضاح الأمور بدقة والحصول على تفسير واضح للتقرير الذي عاد به إيبان من الولايات المتحدة في زيارته الأخيرة. أخذ مائير عاميت رأي السلطات الأمريكية، ووجد أنه هناك «ضوء أخضر أمام إسرائيل»، وأن إسرائيل إذا كسبت الحرب المنتظرة فلن يكون هناك أي معارضة من جانب أمريكا.

الملك حسين في القاهرة

وفي يوم ٣٠ مايو وصل الملك حسين ملك الأردن فجأة إلى القاهرة حيث وقع إتفاقية دفاع مشترك مصري أردني. وتعهد الفريق عبد المنعم رياض رئيس لجنة عمليات مصرية للعمل في قيادة القوات الأردنية لتنسيق جهود عمل هذه القوات مع القوات المصرية. وتلى ذلك مباشرة إرسال بعض وحدات الصاعقة المصرية بالطائرات إلى الأردن للعمل ضد إسرائيل مع الجيوش الأردنية لتنفيذ مهام داخل الأراضي الإسرائيلية.

وبدا للجميع أن الدول العربية أصبحت تحكم الحصار حول إسرائيل بعد أن أصبحت معرضة من ثلاث جبهات مصرية وأردنية وسورية. بالإضافة لذلك فقد أعلنت العراق قرارا باستعدادها لتدعيم الجبهة الشرقية ببعض الوحدات العراقية.

والحقيقة أنه لم تكن هناك خطط مشتركة جدية للتعاون العسكري بمفهومه الصحيح بين مصر وسوريا رغم وجود اتفاقية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٦. فقد بدأت حرب يونيو ٦٧ وانتهت بهزيمة أليمة جيوش عسكرية بين الجيوش المصرية الصحيحة والسورية، وانفردت إسرائيل بالجبهة منهما على حده. أما عن الأردن فإنه الوقت لم يسمح بوضع خطط للتعاون العسكري بين مصر والأردن في الأيام القليلة التي تلت توقيع الاتفاقية حتى نشوب الحرب بعد توقيع بضعة أيام.

إن الخطوة التي إتخذها الملك حسين تحتاج إلى بحث. هل كانت ضربة خدعة رياضية لإقحام القوات الأردنية في الحرب دون أن تكون مستعدة لها؟ أم أنها تقديرا خاطئا من القوات الأردنية في الحرب المنتظرة دون أن تكون مستعدة لها؟ أم أنها تقديرا خاطئا من تقييم الموقف السياسي والعسكري في ذلك الوقت؟ أم أنها تقديرا سليما، ولكن الأحداث

تطورت أسرع مما قدر فلم يحقق الهدف السياسي الذي أريد الوصول إليه.

القناع السياسي

في ظل الظروف السياسية السائدة منذ بدء الأزمة، وفي الوقت الذي أريد فيه تنفيذ الموافقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى أعطي الضوء الأخضر لبدء العمليات العسكرية ضد مصر، أنشأت الولايات المتحدة تقوم بعملية خداع سياسي لمنع مصر من القيام بعمل عسكري ضد إسرائيل، عن طريق رسائل وجهها الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر، وإيفاد مبعوثين أمريكيين إلى مصر لإقناع عبد الناصر أن الولايات المتحدة تبذل الجهود لمنع العمليات العسكرية وتجنب القتال. وأهم ما نتج عن الرسائل ومناقشات المبعوثين أن كشف الرئيس عبد الناصر عن نواياه "إن مصر لن تكون البادئة بالعدوان". وبذلك أصبح المسرح السياسي مهيأ أمام إسرائيل للقيام بالعدوان في الوقت المناسب (٤).

ففي يوم ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكي بالقاهرة إلى محمود رياض وزير الخارجية رسالة[1] من الرئيس جونسون بتوقيعه إلى الرئيس عبد الناصر، يؤكد فيها حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه إتجاهات غير ودية نحوها. وتحدث عما أهمية تجنب القتال مشيرا إلى أن المنازعات يجب أن تحل بالوسائل غير المشروع للرد بالقوات المسلحة، وقترحا أن يقوم نائب الرئيس هيوبرت همفري بزيارة منطقة الشرق الأوسط لإجراء مباحثات مع الرئيس عبد الناصر والزعماء العرب. وكذا زعماء إسرائيل إذا رغبت تلك الأيام بدون قتال.

وجاء في المذكرة المصاحبة للرسالة الأمريكية أن أمريكا تتوقع أن يؤدي الدعم الجوي الضخم لقوة الطوارئ الدولية إلى جعل مهمتها المحافظة على الحدود بين مصر وإسرائيل أكثر صعوبة. وتعتقد أمريكا أنه من الضروري أن يتوقف الاتجاه الحالي لتعبئة القوات وحشدها على الجانبين (مصر وإسرائيل) وتأمل أن يبدأ الطرفان في إعادة قواتهم إلى قواعدها الطبيعية. واشتملت المذكرة المصاحبة على تأكيد التزام أمريكا الحر لبدأ حرية المرور إلى خليج العقبة لجميع الدول، وأن التدخل في هذه المشكلة الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة. وفي الوقت الحالي تتطابق الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى أنها تتأكد بيقينها وأنها تعتقد على أن الحكومة الأمريكية تعارضه معارضة صارمة أي عدوان من المنطقة سواء أن يقوم سواء أن يكون قوات من الفضاء، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية.

وعقب وصول الرسالة إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر في إطار عمل الحكومة العام للأمم المتحدة لتهدئة الموقف بين سحب قوات الطوارئ الدولية ودخول القوات المصرية إلى شرم الشيخ. وبعد أن وافق عبد الناصر على مقترحات ديوانت، وجه إليه سؤالا:

سيادة الرئيس: إن الإسرائيليين يتفوقون بسلاحهم بجميع عتادهم، هل تعرف

(١) النص الكامل للرسالة الأمريكية وكذا المذكرة التفسيرية مشورة في مذكرات محمود رياض - لغة عربية - ص ٤٧ - ٦٦.

بأنه سوف لن تهاجم إسرائيل ؟

رد عبد الناصر قائلا : نحن لم نعلن في أي وقت بأننا سنهاجم إسرائيل . إن إسرائيل هي التي صدرت رسميا بغزو سوريا ، وما نفعله هو إجراء دفاعي لمنع مثل هذا التهديد سأن يصبح حقيقة . وعلى ذلك " لن تكون نحن البادئين أبدا بالهجوم ".

غادر بونانت القاهرة يوم ٢٥ مايو متفائلا بعد أن قبلت مصر مقترحاته والتأكيدات التي حصل عليها من الرئيس عبد الناصر . وسالريم أن أوضح أن رحلة بونانت للقاهرة لم تكن جزءا من خطة الخداع السياسي الأمريكي ، ولكنه أن سير نتائجها الهامة التي تبلغت إلى إسرائيل وأمريكا - في حدود عمل المخابرات العام - «أن مصر لن تكون البادئة بالهجوم».

وفي فجر يوم ٢٧ مايو ، أيقظ السفير السوفيتي بالقاهرة الرئيس عبد الناصر سن نومه لإبلاغه رسالة عاجلة من القادة السوفيت يطلبون فيها « ألا تكون مصر هي البادئة بالعمليات العدائية ».

وذكر السفير السوفيتي أن الرئيس الأمريكي جونسون قد أبلغ الكرملين بأن مصر ستقوم بالهجوم ضد إسرائيل في فجر هذا اليوم .

وأن الرئيس عبد الناصر قد تلقى رسالة مماثلة من الرئيس جونسون - كما يقول محمود رياض وزير الخارجية - تحمل طابع التهديد السافر لمصر ، حيث جاء فيها « أنه على مصر أن تتحمل نتائج عمل إذا بدأت بفتح النيران ».

- وفي أول يونيو ١٩٦٧ استقبلت القاهرة (١) مبعوثين أمريكيين أحدهما بصفة رسمية والآخر بصفة غير رسمية . وأبلغ السفير تشارلز يوستم هو المبعوث الرسمي الذي قابل وزير الخارجية حيث أكد السفير أن أمريكا سوف تكون ضد أي طرف يبدأ بالعمليات العدائية . قال له محمود رياض وزير الخارجية « إننا لن نبدأ هجوما معلنا ، وقد أكدنا لكم ذلك رسميا بناء على طلبكم ».

وأبلغ روبرت أندرسون هو المبعوث غير الرسمي الذي قابل عبد الناصر ليؤكد له أن أمريكا تسعى لحل سلمي للأزمة ، وكرر له عبد الناصر موقف مصر « أننا لن نبدأ بالعمليات العدائية ».

وفي يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ أبلغت أمريكا مصر استعداد الرئيس جونسون لاستقبال زكريا محيي الدين نائب رئيس الجمهورية . وأعلنت القاهرة عن هذه الزيارة التي تبدأ يوم ٥ يونيو ، بينما أن هو اليوم الذي حددته إسرائيل للحرب. وهذا يذكرنا بموقف مماثل عندما تقرر عقد مؤتمر في جنيف ~~لتجنب الحرب يوم ٥ فيه~~ يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تشترك فيه مصر وأعلنا وقتنا لبدء تنفيذ ما ترتب على تأميم قناة السويس ، وأن هو اليوم المحدد لبدء الاعتداء الثلاثي على مصر .

وهكذا نجح الخداع السياسي الأمريكي لصالح إسرائيل (لم الرئيس عبد الناصر سيبدأ الحرب وكشف نواياه أن مصر لن تبدأ العمل العسكري ضد إسرائيل ، وفي نفس الوقت أتاح أمريكا وقت تكمل تعبئة جيوشها مع إسرائيل حتى تبدأ الحرب في الوقت المناسب لها بعد أن أعطيت الضوء الأخضر بالعدوان المسلح ضد مصر .

(١) المرجع السابق

ومن الملفت للنظر أن الاتحاد السوفيتي لم يعمل على تقوية اتجاه أمريكا لمنع عبد الناصر من بدء الحرب، رغم أن كتلة عظمى تعلم أن إسرائيل مستعدة للهجوم منذ مايو، وأن مصر ليست على استعداد لبدء الحرب، ورغم أن الاتحاد السوفيتي أن المصدر الرئيسي للمعلومات التي أبلغت إلى مصر عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية الذي ترتب عليه بداية الأزمة.

وما يدعو للتأمل والتفكير أن أمريكا والاتحاد السوفيتي لم يتخذا منفردين أو متعاونين إجراء جديا لمنع اندلاع مضيق العقبة، كما لم يقدما - بعد إعلان غلق المضيق - حلا للأزمة بطريقة سلمية لمنع الصدام المسلح بين مصر وإسرائيل. ومن تقديري أن تصاعد الموقف العسكري بما فيه من ذهاب الحرب بينهما، أمر في صالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حسب تقدير كل منهما للموقف السياسي والعسكري بحيث تحقق نتيجة الحرب هدفا سياسيا واستراتيجيا لصالحه في المنطقة.

وإذا تصرفات أمريكا خلال الأزمة والدور الذي لعبته لصالح مصر لصالح إسرائيل، كتب محمود رياض في مذكراته (ص ٦٦ - الطبعة العربية) يقول:

"في الوقت الذي أنت واشنطن تبعث إلينا بالرسل للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وفي الوقت الذي أبلغ فيه يوجين روستو يتدفق السفير المصري من واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة، ويؤكد له باعتباره وكيلا لوزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقا.

وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو بالذات موعدا لاستقبال زكريا محي الدين.

وفي هذا الوقت كله، وخلال ذلك كله، كان جونسون وكبار معاونيه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تشن الحرب صدنا يوم ٥ يونيو، بل ويتفاوضون مع رئيسه الطائرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب."

خلفية الحرب

وفي يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ إزداد الموقف تدهورا، وأصبح التقدير أن الحرب أصبحت وشيكة. فقد أعلنت إسرائيل عن تشكيل وزارة جديدة - وزارة ائتلاف وطني - برئاسة ليفي إشكول، وتعيين الجنرال ديان وزيرا للدفاع وموشي العملية العالية الذي وزارة حرب. وأصبح ذلك دليلا أن إسرائيل قررت شن الحرب ضد مصر بعد أن إستكملت إستعدادها خلال الأسبوعين السابقين، ولم يصبح أمامها إلا تحديد وقت الهجوم. كما أن الرأي العام العالمي أصبح مهيأ ومؤيدا لتفهم ما يفعله عن أن الجهود السياسية الدولية لم تتخذ ولم تكن راغبة في اتخاذ إجراءات إيجابية لمنع الحرب.

وأثناء القتال العسكري الإسرائيلي - كما يقول الجنرال ديان رئيس الأركان - تم رفع شعار

الحرب ضد مصر بمبادأة من إسرائيل، لديه عامل حاسم في تقرير ما الحرب وتتائجها وعدد الضحايا التي تحمل. واتضاح الناقشة التي دارت في ذلك اليوم - ٤ يونيو - عدم ميعاد بدء الحرب ليكون أقرب ما يكون، قال: «لكون لدينا لدينا في حاجة إلى معاونة وتأييد الرئيس الأمريكي جونسون لنا. وأمل أن نحتاج إلى معاونته إذا انتصرنا على فكرة على ما أعتقد. إنني أريد أن يضحي الرئيس جونسون بما لديه مجال لأنه يشك أننا لم نخدعه. والتأخير يوما لن يؤثر في كثير أو قليل على نتائج الحرب.»

وعلى ذلك قررت إسرائيل عدم بدء الحرب قبل يوم الاثنين ٥ يونيو ٩٦٧. وفي يوم الأحد ٤ يونيو قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي شن الحرب لتبدأ يوم ٥ يونيو.

وفي القاهرة - نفس يوم ٤ يونيو - اجتمع الرئيس عبد الناصر بقادة القوات المسلحة في مقر القيادة العامة. وأبلغ تقديره للموقف أن إسرائيل ينتظر قيامها بعملية هجومية ضد مصر خلال ٤٨-٧٢ ساعة. وتوقع أن تبدأ عملياتها بضرب جوي ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوي للحيلولة على السيطرة الجوية، وطلب الاستعداد لمواجهة هذا الموقف وتقليل خسائره. وأوضح أن إسرائيل تعتمد في حربها على المباغتة والمرونة وأنها تكون معركتها قصيرة.

واتضاح المناقشة التي دارت في المؤتمر قرر الرئيس عبد الناصر قبول تلقي الضربة الجوية الأولى - الضربة الجوية - لديه بأنه سيأمر بدء الحرب بعد ساعات.

وأصدر الشير عامر توجيهات عملياته تقضي بأن تقوم قوات المنطقة الشرقية (الجيش الثاني الميداني) بالدفاع بغرض هزيمة وتدمير قوات العدو التي تخترقه الحدود. ولم يرصد في هذا المؤتمر الأوضاع في العمليات الدفاعية بعد أن تعرضت القوة الدفاعية الأمامية (قاهر) تغييرا جذريا أثناء حشد القوات. وبذلك أصبح الرئيس عبد الناصر - تحت ضغط سياسة أمريكا - غير قادر على بدء الحرب مع ترك المبادأة لإسرائيل لبدء هجومها في الوقت الذي تراه مناسبا لها.

مغامرة ومؤامرة

إن تحليل أحداث الفترة من ١٤ مايو حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ يضع علامات إستفهام عن تقدير القيادة السياسية في مصر للموقف.

فقد بدأت الأحداث بمعلومات غير صحيحة وردت من سوريا والاتحاد السوفيتي عن حشود إسرائيلية على الجبهة السورية للاعتداء عليها. ورغم التأكد من عدم صحة هذه المعلومات بمعرفة القيادة العامة (أول فوزي رئيس الأركان شخصيا) إلا أنه حشد قواتنا في سيناء ثم أبلغ معلنا عن معاونة سوريا في حالة الاعتداء الإسرائيلي عليها.

بإشارة القيادة السياسية في مصر عن الأزمة، وقررت سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء ثم إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية، وهو ما تعتبره إسرائيل سببا وعبرا لشن الحرب ضد مصر من وجهة نظرها. وبذلك تحولت الأزمة من تهديد إسرائيلي لسوريا إلى أزمة جديدة تماما مع مصر هي «حرية الملاحة في خليج العقبة». وإذا أنت مصر متورطة

من حرب اليمن فضحة أمام روسيا ، وإذا أنت إسرائيل تتمتع بالتفوق العسكري على كل الدول العربية مجتمعة ، وإذا أنت القرارات السياسية التي إتخذتها مصر قد عبأت الرأي العام العالمي ضدها ، فقد أصبح الوقت مناسبا لدستدراج مصر إلى حرب أخرى ضد إسرائيل التي إستعدت لها خلال العشر سنوات السابقة .

أمام هذه المعطيات حكم القوى القيادة السياسية في مصر قامت بمغامرة سياسية غير محسوبة سياسيا وعسكريا بإفتعال مضيق العقبة لرمي إسرائيل بسهم كبير الذي حصلت عليه بعد إشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦) وفي نفس الوقت إظهار قدرة مصر على تقديم المعونة لسوريا ضد التهديد الإسرائيلي . كما إستهدفت هذه المغامرة السياسية بمثابة رد فعلي لإيقاف الحملة الإعلامية ضد مصر ومكانة الرئيس عبد الناصر في الوطن العربي .

ولكن القيادة السياسية أمام مخاطرة لدستدراج للحرب ، خططت بمهارة لدبلوماسية الردعية بمصر وتحييد زعامة الرئيس عبد الناصر في الوطن العربي .

ولتنفيذ هذه المغامرة السياسية ومواجهة إسرائيل عسكريا ، هل أنت مصر مستعدة للحرب في ذلك الوقت ؟

٣- هل كانت مصر مستعدة للحرب؟

بكل المرارة والألم أقول أن مصر لم تكن مستعدة للحرب ضد إسرائيل في ذلك الوقت. فقد كان الكثيرون من القادة يشفقون على الحالة السيئة التي وصلت إليها القوات المسلحة عام ١٩٦٧ لأسباب كثيرة، جعلتني ضمن الظروف الصعبة التي واجهتني وأنا أعمل في إطارها. وإنه إذا أقر منه الحقيقة، وأنا أحد أبنائه وأمضيت كل حياتي العملية فيه، وشاهدت أحداث هذه الحرب وتطوراتها في سيناء، فإنه أهدف من ذلك تحقيق الفائدة للأجيال التي تتحمل المسئولية من بعدنا. وليس هناك ما يدعو لمحاولة التعليل من العوامل والأسباب التي أدت إلى الهزيمة. فقد تعلمنا من حرب يونيو ٩٦٧ دروسا هامة من الأسس التي بنيت عليها مصر استراتيجيتها العسكرية لحرب أكتوبر ٩٧٣. هذه العوامل والأسباب متعددة وتحتاج لدراسة طويلة، لذلك فإنني أركز هنا على بعض نقط التي أدت مباشرة إلى هزيمة يونيو.

قمة أهرام قتال في اليمن

من النقط البارزة في تاريخ مصر الحديث، تلك العمليات العسكرية التي قامت بها قواتنا المسلحة في اليمن، والتي يطلق عليها "حرب اليمن".

لقد قررت القيادة السياسية في مصر مساعدة ثورة اليمن عند قيامها عام ١٩٦٢ بإرسال عدد قليل من العسكريين لمساعدتها، واستجابة تدريجيا إلى اليمن حتى أصبح لنا حوالي ثلث القوات البرية بقاتل هناك بدعم من القوات الجوية والبحرية لمدة ثمانية أعوام في مرحلة عمليات يبعد عن مصر حوالي ألفي ميل دون أن تتمكن مصر من حسم الموقف سياسيا أو عسكريا.

ترتب على هذه الحرب خسائر متزايدة في الأفراد، واستنزاف لميزانية القوات المسلحة، وانخفاض في مستوى التدريب والانضباط العسكري، وتدهور في الحالة الفنية للأسلحة والمعدات. وبذلك تأثرت الكفاءة القتالية للقوات المسلحة عاما.

فالقوات البرية انخفض مستوى تدريبها حتى يتسع الوقت لراحة القوات التي تعود من اليمن وإعادة كفاءة أسلحتها ومعداتها، أو إستعدادها للسفر للقتال هناك.

واستهلكت القوات الجوية بعض طائراتها ومعداتها الفنية لتنفيذ النقل الجوي والإمداد في العمليات هناك. وحرمت هذه القوات التي كان من المفروض أن يتم بناء وتدعيم القوات الجوية للطائرات في مصر، رغم أنها أحد الدروس المستفادة من العدوان الثلاثي على مصر الذي قامت فيه القوات الجوية البريطانية والفرنسية بتدمير مطاراتنا الرئيسية وطائراتنا على الأرض.

وتحملت القوات البحرية عبء النقل البحري للجيش، وتأمين خطوط المواصلات في البحر الأحمر، الأمر الذي أثر تدريجيا على الكفاءة الفنية للسفن الحربية.

وانخفض مستوى الانضباط العسكري خلال فترة الحرب، بحكم طبيعة الحرب في هذا النوع التي لم تكن حربا نظامية بالمعنى العسكري المفهوم.

لقد أثبتت حرب اليمن عملية بريطانية تماثل في قواتنا المسلحة قواتا غير نظامية تقوم بحرب عصابات في مسرح عمليات جبلي . وهذا الشبه لقواتنا في اليمن التفوق الكامل في التسليح وقوة النيران مما أعطى إنطباعا خاطئا لدى بعض القوات عند الحرب ضد إسرائيل في أرض صحراوية مكشوفة تحت ظروف تختلف تماما عن ظروف حرب اليمن ، فضلا عن أنه للعدو التفوق الجوي .

والشئ الظاهر لحرب اليمن ، هو أنه القيادة العليا للقوات المسلحة وجهت كل جهودها الرئيسية لليمن لمدة خمس سنوات ، أهملت فيه مسرح العمليات الرئيسي في سيناء ضد العدو الرئيسي إسرائيل . ونتيجة أنه لم يتم إعداد وتدريب القوات للحرب ضد إسرائيل ، كما لم يتم إعداد وتجهيز النطاقات والخطوط الدفاعية في سيناء تجهيزا هندسيا متكاملا ، حيث اكتفى فقط بتجهيز النطاق الدفاعي الأول القريب من حدود بور السويس ، ولم يتم تجهيز باقي الخطوط بما في ذلك خط المضايق الذي يعتبر آخر الخطوط الدفاعية عن قناة السويس .

لقد نسيت القيادة العليا إتجاه المجهود الرئيسي لعمل قواتنا المسلحة عند مواجهة إلتزاماتها المتعددة في اليمن . وقد يكون مقبولا نقل المجهود الرئيسي لقواتنا المسلحة من اتجاه إسرائيل إلى اتجاه آخر لحسم الموقف عسكريا ، إلا أنه القيادة العسكرية لم تتمكن من حسم الموقف العسكري في اليمن ، وفي نفس الوقت أهملت الخطة الدفاعية عن سيناء ، وهو ما ظهرت نتائجه في حرب يونيو ١٩٦٧ .

• • •

قدرت هيئة عمليات القوات المسلحة خطورة هذا الموقف ، ولذلك قدمت تقريرا - وهو في حقيقته تحذيرا - للمشير عبد الحكيم عامر القائد العام ، أوصت فيه بعدم التورط في القيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن قواتنا تقاتل في اليمن بهذا الحجم الكبير الذي وصلت إليه . ويشرح الفريق أنور القاضي رئيس هيئة العمليات في هذا الوقت وضع القوات المسلحة والإستراتيجية الموضوعة حينئذ . قال[1] :

« إن الإستراتيجية العسكرية العامة « دفاعية جدا » بمعنى الدفاع عن سيناء في حالة وقوع أي هجوم إسرائيلي على أرضنا . وأساس هذه الإستراتيجية قائمة على أساس منع القوات الإسرائيلية من إختراق خط الدفاع الأول - على الحدود ، وأساس جميع الخطط الدفاعية القائمة على هذه الإستراتيجية موجهة إلى منع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى قناة السويس وتدمير القوات التي تخترق النطاق الدفاعي الأول . وأساس الجيش الكامل للقوات المسلحة - بما فيها القوات الضاربة في اليمن - يمكن لتحقيق هذه المهمة الدفاعية المذكورة .....

بعد استكمال عناصر الخطة « قاهر » (الخطة الدفاعية عن سيناء) في أوائل ديسمبر ١٩٦٦ ، والتصديق على خطة القيادة الشرقية العسكرية بجميع أوضاع القوات المعدة الموجودة

---

(١) حديث للفريق أنور القاضي لرئيس تحرير مجلة آخر ساعة القاهرية بمناسبة مرور ١٤ عاما على حرب يونيو - آخر ساعة - ٨ يونيو ١٩٨٨

تحت قيادته، بدأت بعدها هيئة عمليات القوات المسلحة في وضع تقرير عام عن هذه الخطة لما أنه يحوطها وقتئذ من ظروف متداخلة في ٦٦ ديسمبر ١٩٦٦ بالتحديد .... وأهمها وجود القدر الأكبر من قواتنا في اليمن - فإنه تقدر بحوالي ثلثي القوات الجوية - وكذا ضعف القدرة القتالية للتشكيلات والوحدات، وكذا نقص الأفراد والمدرات والتجهيزات عن المستوى المطلوب، وكذا توجيه جانب من الأسلحة والمدرات نتيجة استهلاكها في حرب اليمن .... أقول، وضعت هيئة العمليات تقريرا حذرت فيه من القيام بمواجهة عسكرية مع إسرائيل - ولفترة زمنية طويلة قادمة - حتى يمكنها تلافي ما وجد ذكره من عيوب فنية.

عرضت هيئة العمليات هذا التقرير على النائب الأول محمد فوزي رئيس الأركان الذي وافق عليه فورا وأمر بعرضه على القيادة العليا. ولم تكتف هيئة العمليات بذيل التقرير المكتوب، بل إنها تضمنت التحذير من أي عمليات تعرضية حتى ولو كانت صغيرة وبحيث لا يتم ذلك إلا بعد عودة القوات الجوية الأساسية من اليمن."

وتمر الأيام، ويكلف النائب الأول فوزي في أواخر أغسطس ٦٧ بعد الهزيمة باستلام الأسوار والمرائط الجوية للقاعدة من مخزنها منزل المشير عبد الحكيم عامر في الجيزة، فوجد تقرير هيئة العمليات فوقه أنه يبدو أن المشير عامر عليه أي تعليق.

ويبدو أن المشير عامر تجاهل هذا التقرير، ولم يضعه في إعتباره، عندما وافق خلال مايو ١٩٦٧ على قرار تعرضي العقبة الذي يترتب عليه الحرب.

القرار السياسي بالحرب

لدينا أن القرار السياسي بشن الحرب، هو ذلك القرار الذي يرتبط بقدرة القوات المسلحة على تحقيقه، بالإضافة للعوامل السياسية - خارجيا وداخليا - والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية التي تتحكم في إتخاذ هذا القرار.

إن إتخاذ القرار على مستوى الدولة ليس لتفكير ورأي فرد، بل يخضع هذا القرار - أيا كان هذا القرار سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا - لدراسات علمية من الأجهزة المتخصصة.

ولدينا أن قرار الحرب أو القرار الذي يترتب عليه احتمال نشوب الحرب هو قرار خطير، ولذلك يجب أن تحيط كل الظروف والعوامل التي تحيط بالموقف قبل اتخاذه.

ومن المؤسف والمؤلم أن يكون كلام المشير عامر - إذا صح ما نسب إليه - عندما سأله الرئيس عبد الناصر في مؤتمر مايو ٦٧ عن إستعداد القوات المسلحة لتنفيذ إخلاء الضفة بعد أن قال عبد الناصر "إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪" أن رد المشير عامر "برقبتي يا ريس، كل شيء على أتم إستعداد". أن ذلك هو الذي جعل في الحكم على القدرة القتالية للقوات المسلحة وإستعدادها للحرب رغم أنه كلام شفهي ليستند إلى أساس عسكري، كما أن أسلوب إتخاذ هذا القرار السياسي الهام والخطير ليس هو الأسلوب

العلمي الصحيح لزج القوات المسلحة في حرب ضد اسرائيل معروف عنها أنه إحتفاظ بقوات مسلحة متفوقة على الدول العربية كمبدأ رئيسي من مبادئ سياستها القومية وإستراتيجيتها العسكرية منذ نشأتها.

لقد كان معروفا للجميع أنه حوالى ثلث الجيش العامل وجزء من قواتنا الجوية والبحرية يحارب في اليمن. ومن الطبيعي أن القيادة السياسية كانت تتابع أحداث وتطورات هذه الحرب أولا بأول، كما كان طبيعيا أيضا أن تكون إسرائيل والدول الكبرى على علم تام بحجم قواتنا في اليمن وتطورات هذه الحرب وتأثيرها على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة.

ولم يكن خافيا على القيادة السياسية والعسكرية أن قواتنا المسلحة تعمل بمرتبات السلم المنخفضة عندما أتخذ القرار السياسي بالعمل العسكري. فقد كان هناك قرار أصدره وزير الحربية بتسريح دفعة من الاحتياط قبل موعدها بشهرين مع تأخير إستدعاء الوحدات بالتجنيد لمدة ثلاثة أشهر بهدف ضغط مصروفات القوات المسلحة تنفيذا لقرارات ضغط ميزانية الدولة، وكان هذا القرار يطبق من مارس حتى يونيو ١٩٦٧. ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك إحتمال تصعيد الموقف السياسي والعسكري مع إسرائيل، وهو ما تم في مايو ٦٧.

ولقد ترتب على ضغط المصروفات للاقتصاد أن فوجئت القوات المسلحة بالأزمة السياسية في ١٤ مايو ٦٧ وهي تعاني من النقص في مرتباتها بلغ حوالى ٣٧٪ من الضباط وحوالى ٣٠٪ في الرتب الأخرى. وكان من الضروري إستكمال هذا النقص بتعبئة الاحتياطي، بالاضافة إلى إستدعاء ضباط وجنود من الاحتياطي لإنشاء وحدات إضافية.

ولم يكن النقص قاصرا على الأفراد، بل كان يشمل أيضا نقصا في الأسلحة والمعدات في القوات البرية يوم ١٤ مايو قياسا لمرتبات الحرب. وكان النقص بصفة عامة في الأسلحة الصغيرة ٣٠٪، وفي قطع المدفعية ٢٤٪، وفي دبابات التعاون الوثيق ٤٥٪، وفي الحملة الميكانيكية من ٤٠ - ٧٠٪.

وظهر قصور نظام التعبئة منذ بدئها. فقد مرت سنوات دون أن تتاح الفرصة لجهاز التعبئة للقيام بتدريب عملي على تعبئة وإستكمال قوات الاحتياط، واقتصر الأمر على عمل مشروع إستدعاء وحدة إحتياطية واحدة عام ١٩٦٥ لاختبار درجة إستجابة الأفراد إلى أمر الاستدعاء، ولم يكن هناك تخطيط واقعي لتدريب قوات الاحتياطي دوريا بما يضمن وصولها إلى درجة الكفاءة القتالية التي تؤهلها للاشتراك في الحرب في ميدان القتال. وقد تجلى إرتباك وقصور نظام التعبئة في وصول بعض الأفراد إلى ميناء يرتدي بعضهم ملابسهم المدنية التي حضروا بها إلى مراكز التعبئة عند الاستدعاء، بل إن بعض الأفراد ينضمون إلى وحدات ليست من تخصصهم، كما تم تعبئة وحدات جديدة من الاحتياط من أسلحة لم يتم تدريبهم فيها على القتال.

وقد عانت قيادة الجيش الميداني بسبب سوء الوحدات التي وصلت عندما أيقنت سوء اختفاء مستواها التكتيكي أو الفني أو الإداري لضعف تدريبي أو للنقص الموجود في الأسلحة والمعدات والمعلومات عن المرتبة المقرر.

وهنا نتجنب الحرب أن نضم قوات الاحتياط التي تواجدت في سيناء يزيد قليلا عن نصف إجمالي الأفراد في مرحلة العمليات.

• • •

وقد كنا نتباهى ونعلن سنويا أننا نملك أكبر قوة جوية في الشرق الأوسط لمدة سنوات سابقة لحرب يونيو، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك. فقد كانت كفاءة القتالية أقل من مستوى الدفاع الجوي الإسرائيلي الذي عملت قيادته على تطويره كما ونوعا وتدريبا خلال العشر سنوات السابقة لحرب يونيو، الأمر الذي حقق له النجاح في ضربته الجوية الأولى وأمكنه تدمير الجزء الأكبر من طائراتنا وهي على الأرض خلال الساعات الثلاث الأولى من الحرب.

لقد تأثرت قواتنا الجوية بالنقص في عدد الطيارين القتاليين حيث أن عددهم كان أقل من عدد الطائرات. فضلا عن ذلك فإن مطاراتنا لم تتخذ في الإجراءات التي تكفل تأمين الطائرات وتوفير وسائل الدفاع الجوي لحمايتها. ومن الطبيعي فإن إنشاء قوات جوية على درجة عالية من الكفاءة - كما ونوعا وتدريبا - يتطلب أن يكون قائد القوات الجوية وقيادته على درجة عالية من الكفاءة والخبرة، كما يتطلب من القائد العام والقيادة العليا للقوات المسلحة الفهم الكامل لدور القوات الجوية في الحرب وتقديم كل جهد ممكن للارتقاء بمستوى هذا النوع المؤثر والهام كأحد النوع الرئيسية للقوات المسلحة. وقد كنا نفتقد ذلك قبل أزمة مايو ٦٧ حيث أن الظاهر كانت تطغى على الجوهر.

ومن الدفاع الجوي - وهو من مسئولية قيادة القوات الجوية حينئذ - فقد كانت وسائله ليست كافية للدفاع عن المطارات والقوات البري والبحري والموانئ الحيوية بالدولة. كما أن مجالات الكشف الرادارى كانت محدودة مع عدم قدرتها على اكتشاف الطائرات المعادية التي تطير على ارتفاع منخفض أقل من ٥٠٠٠ متر، وهو ما لا يوفر إنذارا مبكرا لقواتنا عن هجوم العدو الجوي الأمر الذي ساعد إسرائيل على نجاح ضربتها الجوية الأولى صباح الخامس من يونيو.

ويبدو من المتصور أن يكون موقف القوات الجوية والدفاع الجوي غير معروف للقيادة العليا للقوات المسلحة والشعب عامة عندما قرر في الاجتماع المنعقد في مايو أن القوات المسلحة جاهزة على أتم إستعداد لتنفيذ إخلاء سيناء العقبة. ومن الواضح أن إسرائيل كانت على علم تام بالقدرات الحقيقية لقواتنا الجوية والدفاع الجوي عندما قررت شن الحرب علينا.

أما عن مستوى التدريب في القوات المسلحة، فإنه عام ١٩٦٧ لم يسر أسوأ السنوات من الناحية التدريبية بعد أن انخفض مستوى التدريب إلى أقل مستوى بقرار من القيادة العامة.

لقد أناط التدريب من مسئوليات المشير عامر فقد توزعت المسئوليات بينه وبين وزير الحربية منذ بدايته، وأناط المشير عامر غير متفرغ للعمل العسكري بحكم مسئوليته الأخرى على مستوى الدولة، ولذلك أن مروره وزياراته للوحدات والتشكيلات تأخذ الطابع العرضي أكثر من أي محل آخر. وقد قام بثلاث زيارات تفتيشية خلال خمس سنوات من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٧ للوحدات المتركزة في سيناء في الأحوال العادية، وبالتالي لم يكن قادرا على الإلمام بمستوى التدريب الحقيقي للقوات كما لم يكن قادرا على الوقوف على الكفاءة القتالية للقوات.

وظهر ذلك واضحا أثناء فترة حشد القوات في سيناء عندما بدأ التفكير في القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل بحجم صغير من القوات لتحقيق أهداف محدودة. فوجئ المشير عامر عندما قال له الفريق صدقي محمود قائد الجيه الجوية أن قواته غير مدربة على الهجوم. وما ذلك يعني أن القائد العام لم يعرف كفاءة قواته التي حشدها في سيناء.

الحالة الداخلية في مصر

وكيف كانت الحالة الداخلية في مصر في عام ١٩٦٧. يتحدث الرئيس السادات عن الحالة في كتابه "البحث عن الذات" بقوله:

"إن الصراع على السلطة على مستوى القمة الذي بدأ في أوائل الستينات قد ازداد إتساعا وازداد التعقيد، لأنه الحقد أصبح رفيقا بين عبد الناصر وعامر، وعامر وحده والباقين، وعبد الناصر وحده والباقين. أما هذا الوقت هو المقدمة الأولى لهزيمة ١٩٦٧...

في سنة ١٩٦٥ أنت حالة البلاد الداخلية قد وصلت إلى حالة يرثى لها. أصبح لا شئ في البلد يعهد به إلى القوات المسلحة أو البوليس الحربي، النقل العام شلل في حالة سيئة فتتبع القوات المسلحة لإصلاحه، الترعة السكرية تشرف عليها القوات المسلحة...

إنتهت سنة ١٩٦٦ والصراع بين عبد الناصر وعامر على أشده، فكل منهما متربص بالآخر وخاصة أن عامر أصبح كل يوم يوسع رقعة سلطاته... وتراكمت السلطات في يد عامر حتى أصبح الآمر الناهي والمتحكم في مصير الناس، وفي كل ما يتعلق بالبلد من أمور...

هكذا دخلنا سنة ١٩٦٧ والكآبة تخيم على البلاد، فالبلاد مغلقة لأنه الخطر محدق ولا يحب المال الأمن لتمويل.

وفي يوم جمعة من فبراير ١٩٦٧ ذهبت لزيارة عبد الناصر. وفي الحديث الذي دار بيننا قال عبد الناصر: "والله الصورة سيئة وأنا حاسس إن إحنا داخلين على كارثة".

الاستراتيجية العليا لمصر

عندما تهدف الدولة لدخول حرب بمبادأة منها أو تتعرض لعدوان خارجي، لابد أن يكون لها استراتيجية عليا تخضع لها كل قطاعات الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. فقبل تصعيد الموقف بين مصر وإسرائيل في مايو ١٩٦٧، أو أثناء فترة التصعيد، لم يكن من الواجب وضع هذه الاستراتيجية لتحديد الهدف السياسي المطلوب تحقيقه، وبالتالي يكون الهدف الاستراتيجي العسكري واضحا.

فقد كان السؤال الذي يحتاج إلى إجابة: بأي هدف سياسي يتم حشد القوات في سيناء؟ لقد أعلنا أنه لمعاونة سوريا في حالة إعتداء إسرائيل عليها. ومعنى ذلك أن الهدف الاستراتيجي العسكري هو هجومي، وبالتالي تتخذ قواتنا أوضاعا التي تسمح بتنفيذ عملية هجومية مخططة ومنسقة مع سوريا أو وضع خطط جديدة تحقق الهدف السياسي وهذا لم يتم.

أما إذا كان حشد القوات في سيناء لتنفيذ إغلاقه مضايق تيران - مدخل خليج العقبة - فمعنى ذلك أن يكون الهدف الاستراتيجي العسكري دفاعيا، وبالتالي تتخذ القوات أوضاعا دفاعية طبقا للخطة الموضوعة للدفاع عن سيناء وهي الخطة (قاهر). وهذا لم يمنع من تحول القوات من الدفاع إلى الهجوم أو العكس حسب الموقف.

عندما صدر ظهر يوم ١٤ مايو قرار رفع حالة الاستعداد إلى حالة الاستعداد الكامل للقتال، بدأت القوات في التنفيذ لمقابلة الأوضاع السياسية العسكرية التي واجهتها بناءا على صدور القرارات السياسية المتتالية التي صدرت من القيادة السياسية. واستمرت إجراءات القوات المسلحة لمدة ٢٣ يوما لم تتوقف حتى بدأ العدو هجومه صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧.

فقد إتخذت المنطقة الشرقية (الجيش الميداني في سيناء) إجراءات تنفيذ الخطة (قاهر) في سيناء في الإطار العام للخطة (قاهر) حتى يوم ١٧ مايو.

وعندما صدر القرار السياسي بسحب قوات الطوارئ الدولية، ثم القرار السياسي الآخر بإغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية إعتبارا من يوم ٢٣ مايو، أصبح من المحتم احتلال منطقة شرم الشيخ وتأمين قطاع الطور - شرم الشيخ. واستتبع إعلان إغلاق المضيق ضرورة تأمين قطاع غزة، وتقوية القوات في سيناء لمواجهة ما قد تقوم به إسرائيل من عمل عسكري للرد على إغلاق المضيق. وأدى قرار إغلاق مضيق العقبة بداية تغيير جوهري في الخطة الدفاعية عن سيناء، وزيادة القوات المكلفة بمهام هذه الخطة، كما أنه بداية التفكير للقيام بأعمال تعرضية محدودة داخل النقب.

أدى إحتلال شرم الشيخ إلى فتح محور جديد لعمل القوات المعادية تتركز فيه قوات برية وبحرية وجوية. وتحولت التعبئات إلى قوات شرم الشيخ، وتعددت المهام، وأصبحت القوات في هذه المنطقة غير متجانسة. ولقد أظهرت الأعمال التي تمت في هذا القطاع عكس ذلك،

أن إستعادة مصر لسيطرتها على مياهها الإقليمية فى مدخل خليج العقبة لم تحظ مسبقاً بالدراسة الموضوعية الدقيقة التى يتطلبها هذا الإجراء عندما يتطلب الأمر ذلك، رغم مرور حوالى عشر سنوات منذ تواجد قوات الطوارئ الدولية بـ.

وبدأ الإهتمام السياسى بقطاع غزة. ففى يوم ٢٥ مايو عقد مؤتمر من القيادة العامة برئاسة الرئيس عبد الناصر حضره المشير عامر ورئيس الأركان وقادة فروع القوات المسلحة - برية وجوية وبحرية - ورئيس هيئة العمليات وقائد الجيش الميدانى وسير المخابرات الحربية.

نبع من هذا المؤتمر فكرة خطة تعرضية تهدف إلى عزل منطقة إيلات. لم يقتنع الرئيس عبد الناصر بالهدف الذى يمكن تحقيقه من هذه العملية المحدودة. ولفت النظر إلى أهمية قطاع غزة لأنه يحتوى على الكثير بالنسبة لمصر ويؤثر على مصيرها بدرجة كبيرة، ويرى أن القوات المخصصة له أضعف من أن تقف أمام هجوم إسرائيلى. ولذلك يرى ضرورة تقوية القطاع بقوات أكثر وذات كفاءة قتالية مناسبة حتى تجبر إسرائيل على التفكير ألف مرة إذا أرادت مهاجمة القطاع. وانتقل الرئيس فى حديثه إلى شرم الشيخ، وأنه يرى ضرورة تأمين المنطقة الغربية لمنطقة شرم الشيخ وإحتلال الطور واتخاذ جميع الإجراءات التى تضمن صمودها والقضاء على أى قوات إسرائيلية معادية قد تراجعها.

وفى اليوم التالى - ٢٦ مايو - بدأ تنفيذ تقوية منطقة رفح حتى لا ينعزل قطاع غزة عن سيناء. وكلفت بهذه المهمة فرقة مشاة حديثاً تشمل لواءات مشاة وكتيبات أخرى أنتزعت من مواقعها المخصصة لها فى الخطة الدفاعية. ونتيجة لذلك تحول اللواء الثانى الذى لم يدافع عن منطقة العريش وتدرب على الدفاع فى عمق شهور، تحول إلى منطقة رفح بينما كلف لواء آخر ليحل محله فى منطقة العريش. وبتنفيذ تقوية منطقة رفح تحول الحد الأمامى للدفاع عن سيناء من الحدود الشمالى عمق كيلو مترات شرقاً، الأمر الذى تطلب تغيير المهام للقوات والقيام بعملية جديدة من الإجراءات إستعداداً للمعركة من المواقع الجديدة.

واتجه التفكير للقيام بعمليات تعرضية محدودة داخل إسرائيل، وكلفت قيادة الجيش الميدانى والتكتيكيات بالتخطيط لها. ولم يكتب لهذه الخطط أن توضع موضع التنفيذ.

ثم صدرت أوامر القيادة العامة بدفع الفرقة الرابعة المدرعة - وهى الإحتياطى الإستراتيجى للدولة - إلى سيناء لتتمركز شرق خط المضايق. واستمر تدفق قوات أخرى إلى سيناء.

وبذلك أصبح التغيير شاملاً وجذرياً فى الخطة الدفاعية (قاهر).

• • •

إزداد غموض الموقف أمام قائد الجيش الميدانى الفريق صدقى محمود نتيجة التغيير والتعديل المستمر فى المهام، وتكليف بعض التكتيكيات للقيام بأعمال تعرضية داخل إسرائيل، ووصول الفرقة

الرابعة للدرعة إلى سيناء والتي لم تتخذ بإعتبارها الاحتياطي الاستراتيجي إلا بأوامر سيادته عامر. لذلك أوفد رئيس عمليات الجيش إلى رئيس هيئة عمليات القوات الجوية بالقاهرة يحمل أسئلة للحصول على إجابات محددة. وكانت الأسئلة هي:

- ما هي درجة الجيش الميداني بالتحديد، وما هو تخطيط القيادة العليا لاستخدام الجيش؟
- ما هي خطط العمليات الهجومية والدفاعية؟
- ما هي درجة الفرقة الرابعة المدرعة؟
- ما هي أوضاع وتجميع قوات العدو ونواياه المحتملة؟

ومن الواضح أن توجيه هذه الأسئلة من قائد الجيش الميداني تبين مدى الغموض والارتباك الذي لابد يسود الموقف الأمر الذي لابد له إنعكاسا على عمل قيادة الجيش والقوات تحت قيادته.

وصدرت توجيهات عمليات المشير عامر بتحديد درجة الجيش الميداني في سيناء وقطاع غزة لتكون منع قوات العدو من إختراق الدفاعات وهزيمتها ومنعها من الوصول إلى قناة السويس. كما يستعد الجيش جزء من قواته للقيام بأعمال تعرضية محدودة في النقب الجنوبي. وهذه المهمة يتم تنفيذها بالتعاون مع الاحتياطي العام والقوات الجوية والدفاع الجوي.

وأمر ذلك - حتى يوم ٣١ مايو - خروجا كاملا عن الخطة الأصلية (قاهر)

وصدرت تغييرات أخرى في الخطة الدفاعية بعد ذلك تتجه لتوقعة إسرائيلية استجابت لها القيادة العامة وإدارة المخابرات الحربية. وتتوقع أن إسرائيل سوف تهاجم قواتنا في سيناء من إتجاه مختلف عن التقدير السابق، الأمر الذي ترتب عليه نقل القوات إلى هذا الاتجاه الجديد مما له تأثير آخر على أوضاع القوات.

• • •

وفي مساء يوم ٤ يونيو حيث عقد الرئيس عبد الناصر مؤتمرا بالقيادة العامة حضره المشير عامر وزير الحربية شمس بدران ورئيس الأركان ورئيس هيئة العمليات ومدير المخابرات الحربية والقائد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي وآخرين. شرح الرئيس عبد الناصر الموقف وتوقع قيام إسرائيل بالهجوم صد مصر خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة، وأنه تبدأ عدوانها بضربة جوية ضد قواتنا الجوية للوصول على التفوق الجوي، وطلب الاستعداد لتلقي هذه الضربة وتقليل خسائرها. كما أوضح الرئيس أن إسرائيل تعتمد في حربها على المفاجأة وأنها تكرس معركتها وقصيرة. ونتيجة لهذا المؤتمر أصبح على القوات الجوية أن تخصص عملية دفاعية مع قبول تلقي الضربة الجوية الأولى.

وتأكيدا لما حدث خلال فترة الاستعداد الجوي، فإن قوات الجيش الميداني في سيناء تغيرت الكثير من مرة. فقد أصبحت خلال اليوم الأول من الحرب هي الدفاع عن سيناء في إطار الخطة (قاهر) ثم أصبحت الدفاع من هجوم العدو مع القيام بأعمال هجومية داخل إسرائيل

لتحقيق أهداف محدودة ، ثم أصبحت الدفاع ضد هجوم العدو مع قبول ملامح الضربة الجوية الأولى.
وتغيرت فكرة الدفاع عن سيناء تغييرا شاملا وجذريا ، وتمثلت كل القوات البرية في سيناء بما في ذلك الاحتياطي الاستراتيجي للدولة . وتغيرت وتعدلت أوضاع القوات على المستوى التكتيكي ، وتغيرت حدود ومحور المجهود الرئيسي للدفاع ، وتم تجهيز خط المضايق للدفاع علما بأنه آخر الخطوط الدفاعية في سيناء . وبذلك فقد الدفاع إتزانه ، وأصبحت قواتنا أقل استعدادا للحرب عما يجب رغم مضي بضعة أيام ، يونيو - ثلاثة أسابيع منذ بدء الأزمة .

• • •

ومن تقديري أنه منذ بدء الأزمة في ١٤ مايو ٩٦٧ حتى صباح يوم ٥ يونيو ، لم هناك إنفصال بين الفكر السياسي والفكر العسكري . ولدينا أدلة كثيرة تدل على علم كل دوائر الموقف السياسي ، إلا أنه لم يعط العناية اللازمة - بصفته القائد العام - لتحديد الهدف الاستراتيجي العسكري ووضعه موضع التنفيذ مع القيادة العامة للقوات المسلحة .
إن هذا الخلل - في رأيي - جاء نتيجة لعدم وجود استراتيجية عليا للدولة لمواجهة هذه الأزمة ، وبالتالي عدم وجود استراتيجية عسكرية ، فانعكس ذلك بطريقة سلبية خطيرة على استعداد القوات للقتال .

لقد أدى الكسب الذي حققته إسرائيل من إستيلائها على الدروب الشرقية في مصر عام ١٩٥٦ هو تأمين الملاحة البحرية الإسرائيلية عبر خليج العقبة بوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ . وانتظمت الملاحة الإسرائيلية في الخليج طوال عشر سنوات .
وإزاء هذا الموقف أمنت القيادة السياسية في مصر تستطيع اتخاذ الخطوة المناسبة لاستعادة سيادة الدولة على المياه الإقليمية في الخليج . وفي نفس الوقت أمنت إسرائيل تعتبر أن حرية الملاحة في الخليج أمام ميناء إيلات يرتبط بأمنها القومي ، وتصرح أنها ستقاوم أي تعرض عليه بالحرب إذا تعرضت ميناء إيلات للخنق بسد الملاحة فيه . وهكذا أمنت أسباب المواجهة العسكرية بين مصر وإسرائيل عند هذه القضية قائمة وواضحة .
ورغم مرور عشر سنوات على هذه القضية ، فإن القيادة السياسية في مصر لم تتخذ استعدادها عليا مبررة لإعادة السيطرة على مياهنا الإقليمية في مدخل الخليج ، بينما تكون الخطط جاهزة - سياسيا وعسكريا - عندما تتاح فرصة تنفيذها بنجاح . فإن تتبع الأحداث الدقيقة منذ أن أعلنت مصر يوم ١٨ مايو قرار إنسحاب وحدات الطوارئ الدولية عن إغلاقها مضيق الخليج ، أظهرت كأن المشكلة والية الساعة حيث لم يكن هناك تخطيط سياسي وعسكري مسبق لفرض الإرادة السياسية المصرية لإغلاق المضيق .
وبسبب انعكاس ذلك على القرارات والخطط والأوضاع العسكرية بطريقة سلبية ، أدت في النهاية أن القوات لم تكن قد استكملت استعدادها للقتال عندما بدأ العدو الإسرائيلي ضربته صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

القيادة والسيطرة

وإن أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة يمثل خطورة كبيرة على كفاءة القوات واستعدادها للقتال وإدارة العمليات الحربية.

فقد أدخل على سير قيادة القوات البرية والقوات الجوية تعديل على الدستور والدفاع عن القوات البرية مما أضعف قيادة وسيطرة هيئة أركان حرب القوات المسلحة (القيادة العامة للقوات المسلحة على القوات، وأصبحت روح التعاون بين أفرع القوات المسلحة ضعيفة رغم أن التعاون مبدأ من مبادئ الحرب لا يمكن تجاهله لنجاح أي عمليات، فالمعركة الحديثة هي معركة أسلحة مشتركة.

وعلى قمة أفراد العسكرية أنشئ منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ليتولى مسئوليات العمليات والتدريب والتنظيم، أما شئون الإدارة وزير الحربية - سير مكتب المشير عامر قبل تعيينه وزيراً - فقد تولى كل السلطات التي تتحكم في الأفراد مثل تعيين الضباط وترقياتهم وإنهاء خدمتهم وعلاجهم وأعمال النيابات والشرطة العسكرية والشئون القضائية والتوجيه المعنوي. وبهذا أصبح يشرف على قيادات وضباط وجنود القوات المسلحة.

بالإضافة لذلك فإن المشير عامر لم يتولى مسئوليات سياسية وتنفيذية كثيرة على مستوى الدولة جعلته غير متفرغ لأعمال القوات المسلحة من العمليات والتدريب التي تحتاج إلى قدرة في التفرغ وتفرغ كامل للعمل العسكري.

وأصبحت موضوعات الأمن لها الأهمية الأولى والأهمية القصوى بالنسبة لأي عمل عسكري آخر، وأصبحت فكرة الهدف قبل الكفاءة تسود العمل في القوات المسلحة. ونبعت هذه الفكرة بوضوح من ذكريات التنظيمات التي عاشتها القيادة - قبل وأثناء فترة الحرب - مما جعل بعض التشكيلات الميدانية يتولى قيادتها أهل الثقة وليس أهل الكفاءة.

وإن موضوع الأمن هو الموضوع الأول الذي يشغل بال المشير عامر والذي يمس شئون، وتعددت الأجهزة التي تعمل لتحقيق أمن القوات المسلحة. وبهذا تحول مجهود إدارة المخابرات الحربية - كما بينا أولاً - لموضوعات الأمن، ولم تعط الأهمية الواجبة للحصول على المعلومات عن العدو ومتابعة حجمه وأساليب قتاله وتدريب قواته.

ولذلك كانت المعلومات عن العدو وقواته قاصرة وأقل من المستوى المطلوب أثناء الأزمة، فكانت تقارير ما تتابع به قوات إسرائيل الجوية والدفاعية. فلم تتمكن هذه الإدارة من اكتشاف خطة هجوم العدو، فأصدرت تقريراً في أول يونيو ٦٧ تفيد فيه أن الهجوم الذي لإسرائيل ينتظر أن يكون من اتجاه الحدود الجنوبية لجبهة الدفاع، وهم فيما بعد عندما نشبت الحرب أن هذا الهجوم لم يحدث نهائياً على الإطلاق. كما أن إدارة المخابرات الحربية لم تعمل على معلومات صحيحة أو تحليل سليم للقدرة القتالية لسلاح الجو الإسرائيلي ولأسلوب قتال العدو الجوي في توجيه ضرباته الجوية المختلفة. وفي الوقت الذي أهملت فيه هذه الإدارة

تقرير يوم ٣ يونيو ٩٦٧ تقدر فيه أن اسرائيل لن تنتظر قيامها بالهجوم ضد مصر ، لأن الرئيس عبد الناصر يجهز القوات من نفس اليوم سوف تهاجم اسرائيل الهجومية التي ينتظر أن تبدأ غاراتها الجوية خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة .

وعلى الجانب الآخر تمكنت أجهزة مخابرات اسرائيل من جمع معلومات كافية وصحيحة عن حجم قواتنا وقدراتها وأوضاعها وذخائرها - خلال سنوات ما قبل الحرب وأثناء فترة حشد القوات في سيناء - الأمر الذي جعلها تقدر أن نجاح الهجوم بصفة عامة ونجاح تنفيذ الضربة الجوية الأولى ضد مصر والأردن وسوريا بصفة خاصة .

ومن ذلك يتبين لنا القول أن الأساليب التي أتبعت لتحقيق أن القوات المسلحة أتبعت أجهزة جمع المعلومات عن العدو عن عمل الرئيسي وهو "العدو الإسرائيلي" .

والمعروف أن إدارة المخابرات الحربية قامت بدورها بنجاح في حرب أكتوبر ٩٧٣ عندما ركزت جهودها للوصول على المعلومات عن العدو وقدراته وذخائره .

القيادة المتقدمة في سيناء

عندما أعلنت حالة الطوارئ القصوى وتقرر حشد القوات في سيناء في منتصف مايو ، رأت القيادة العليا للقوات المسلحة تشكيل "مركز قيادة متقدم" في سيناء ، وهو ما لم يكن مقررا له قبل حرب الخطة الدفاعية (قاهر) . وتشكل هذا المركز بصفة عاجلة من الفريق أول عبد المحسن مرتجي قائد القوات البرية واللواء أحمد إسماعيل وأنا ومجموعة قليلة من الضباط . تحرك "مركز القيادة المتقدم" إلى الإسماعيلية يوم ١٧ مايو ، ثم إلى الموقع الذي تم اختياره في سيناء بحيث يكون خلف قيادة الجبهة الميداني الذي يشمل على قوات سيناء ويقوده الفريق صادق محمد .

والمعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجبهة الميداني ، ولذلك عندما صدر تشكيل "مركز القيادة المتقدم" وتعيين الفريق أول مرتجي قائدا "لجبهة سيناء" لم يكن ضروري توضيح موقف هذه الطائفة الدفاعية من سلسلة القيادة . ويقول الفريق أول مرتجي[1] :

« جاء في توجيهات السيد عامر إنشاء "مركز قيادة متقدم" في سيناء ، وهو ما لم يكن مقررا من قبل ضمن الخطة الدفاعية (قاهر) .....

عينت قائدا للجبهة وهو منصب لم يكن مقررا من قبل ، والمعروف أن الحرب ستدار بواسطة القيادة العليا وقيادة الجبهة الميداني . وكنت حتى ذلك الوقت أشغل منصب القائد العام المكلف لجميع العمليات بالجيش ، ومن الوقت الذي تولى فيه قائد القوات البرية والتي لم يدخل ضمن مسئولياتها التخطيط للعمليات ، ولذلك لم تكن مكلفة بأي خطط عمليات ، إن أمانة هذه المسئولية تقع على كاهل هيئة عمليات القوات المسلحة كجهاز تخطيط رئيسي أرأسه هو القوات المسلحة ونائب القائد الأعلى . وسوف تقسم توجيهات

(١) الفريق أول عبد المحسن مرتجي - الفريق مرتجي يروي الحقائق - ص ٥٨ - ٦٠

العمليات إلى قيادة المنطقة الشرقية (قيادة الجبهة الميدانية) التي تدير معها أجهزتي عن تفهم قرارها على ضوء ما تم تقريره على رئيس الأركان وأجهزته ليقرها ... وتم ذلك بعد ذلك على نائب القائد الأعلى في وجود وأعضاء الخطة ... للتصديق عليه .....

وعندما أبديت وجهة نظري للسيد أبو اختصاصات قيادة الجبهة التي عدت لتتمكن من قيادة العمليات والسيطرة عليها ، وعليه فوجودها يتطلب حلقة إضافية في سلسلة القيادة لدواعي (أ) إن أنه السيد لا يجد موقعه في أنه سيتواجد في مركز القيادة المتقدم وهو في نفس الوقت قيادة الجبهة قبل العمليات بفترة وأنه سيتولى العمليات وبالاشتراك مع قيادة الجبهة ، وأنه قائد الجبهة في هذه الحالة سيكون بمثابة رئيس أركانه . ولم أنه تجد السيد مبرر مقنع ، إلا أنه إلى الشائع في ذلك الوقت بأنه الحرب لم تنشب ، ولذلك لا تتخذ الأمور بجدية ودون تقدير خطورة الموقف حرب مع إسرائيل"

لقد أغفلت بالنا - أثناء وجودنا في سيناء - طبيعة العمل في مركز القيادة المتقدم" ومسئولياته في ممارسة القيادة والسيطرة على القوات . فالقوات يتم حشدها وفتح وإصدار تعليمات العمليات لها من القيادة العامة بالقاهرة ، كما أن السيد صديق محمد وقيادته على اتصال مباشر ومستمر بالقاهرة باعتبارها القيادة الميدانية التي تتولى العمليات في سيناء . وأصبح واضحا أن مركز القيادة المتقدم هو حلقة مفيدة بين القيادة العامة وقيادة الجبهة الميدانية . وعندما أرسلت القوات إلى شرم الشيخ لتأمين الممرات اعتبارا من يوم ٢٣ مايو أمام الملاحة الإسرائيلية ، وضعت تحت القيادة المباشرة للقيادة العامة بالقاهرة ، ولم يكن لمركز القيادة المتقدم علاقة بهذه القوة أو ما يدور في منطقة شرم الشيخ . وانطلاقا من هذه الحقائق والواقع فإن تسمية "قيادة جبهة سيناء" لم يكن صحيحا من الناحية التنظيمية أو من الناحية العملية .

وسبق مناقشة بين الفريق أحمد إسماعيل والسيد مرتجى أمام في مركز القيادة المتقدم عن دور هذا المركز في الحرب . واتضح المناقشة أن هناك قائد عام واحد هو السيد عامر ، وأن إدارة الحرب تتم بواسطة القيادة العامة ، وبالتالي ليس مطلوبا منا أن نتخذ القرارات التي قد تؤثر على خطة القيادة العامة ، ولم أن نصدر تعليمات لدينا مفيد قادرين على متابعة تنفيذها ، وليس لدينا قوات احتياطية نؤثر بها على المركة لأنه قيادة الجبهة الميدانية تتولى جميع قوات سيناء . ولذلك فإن المركز قد فتح ليصل منه القائد العام السيد عامر عندما يصل إلى سيناء للقيادة والسيطرة من واقعه أثناء إدارة العمليات كما هو معروف .

والحقيقة والتاريخ لم يسجل مركز القيادة المتقدم خلال الفترة سوقت انشائه على انه مركز الحرب عمل ذا قيمة أو فاعلية ، بل أنه أهم وأخطر القرارات التي اتخذت أثناء الحرب - الانسحاب العام من سيناء - صدرت من القائد العام إلى قائد الجبهة الميدانية وجرى تنفيذه دون علم مركز القيادة المتقدم ودون الرجوع إليه ، أو حتى أن السيد مرتجى في هذا القرار أو طريقة تنفيذه .

الموقف العسكري قبيل نشوب الحرب

مما سبق، يتضح لنا أن حالة القوات المسلحة قبيل نشوب الحرب لم تكن تسمح إطلاقا بالدخول في حرب ضد إسرائيل في ذلك الوقت، والتي نسب للمشير عامر أنه قرر حينئذ أنه على استعداد لتنفيذ إنذار مضيق العقبة.

واستنادا إلى القائد السابق نستنتج أنه يمكن القول أن القرار السياسي بإنذار مضيق العقبة لم يكن محسوبا بطريقة صحيحة من الناحية العسكرية بناء على القدرات الفعلية لكل من مصر وإسرائيل وقتئذ. وهنا يتبادر إلى الذهن، هل كانت هذه الحالة معروفة للقيادة السياسية وتجاهلتها عند إتخاذ القرارات السياسية - طلب سحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق المضيق - والذي أدى مؤكدا إلى نشوب الحرب؟ أم أن القيادة السياسية لم تكن تعلم موقف القوات المسلحة، وهل يقبل أن تكون كل هذه القائد غير معروفة (!) في الوقت الذي أصبح الطبيعي أنها معروفة لإسرائيل والدول الكبرى؟. وإذا كانت هذه القائد معروفة للقيادة السياسية، فهل يقبل أن تزج القوات المسلحة في حرب غير مستعدة (!)؟

ونتيجة للقرار السياسي المتسرع بإغلاق مضيق العقبة والذي لم تحسب نتائجه سياسيا وعسكريا قبل اتخاذه، وجدت القوات المسلحة نفسها في موقف غاية في الصعوبة بعد أن فرضت على الحرب دون أن تكون على استعداد (!).

- فهي تستعد للحرب دون أن يكون هناك استراتيجية عليا للدولة تربط وتنسق العمل السياسي مع العمل العسكري. وتقحم في الحرب في وقت غير مناسب لها ودون أن تكون مستعدة (!).
- وتستعد للحرب رغم أن هيئة عمليات القوات المسلحة قد أوصت في تقريرها عام ١٩٦٦ بعدم التورط في عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن لنا هذا الحجم الكبير من القوات في اليمن.
- وتستعد للحرب في سيناء ضد العدو الرئيسي - إسرائيل - وله التفوق العسكري، بينما ثلث قوات الجيش المعد للحرب في اليمن. وتضطر قوات الجيو إلى الاعتماد على رجال الاحتياط غير مدربة وصل عددهم إلى أكثر من نصف عدد القاتلين.
- ووجدت نفسها تقحم في الحرب لتنفيذ هدف سياسي يتغير من وقت لآخر، وبالتالي تتغير وتتغير الخطط والمهام وتتعقد من إستكمال القوات الاستعداد للحرب حتى فقد الدفاع عن سيناء إتزانه الاستراتيجي عند نشوب الحرب.
- ووجدت نفسها تدخل الحرب في ظل قيادة عسكرية غير قادرة على تخطيط وإدارة العمليات الحربية للمثل الذي أصبح مجربا في أساليب القيادة والسيطرة.
- وعلى المستوى العربي لم يكن هناك تعاون أو تنسيق عسكري بين مصر وسوريا والأردن الأمر الذي أدى إلى تفوق عسكري إسرائيل - المتفوقة عسكريا - الانفراد بكل جيش على حده.
- كل ذلك في ظروف سياسية دولية وإقليمية صعبة. وكل ذلك في غياب استراتيجية سياسية لمصر ودعم وتأييد إستراتيجية لتوازن القوى.

فهل هناك أسوأ من هذا الموقف العسكري والسياسي الذي وضعت فيه القوات المسلحة

الحاله فى النصف الثانى من مايو والايام الاولى من يونيو ١٩٦٧ ؟

زيارة لم تتم

فى هذا الجو الكئيب الذى كنا نعيشه فى سيناء لعدم إستقرار الاوضاع العسكرية وعدم امتلاك الاستقلال للتلك الذى قديماً فى أى وقت، تبلغ لنا يوم ٤ يونيو أن المشير عامر سوف يصل صباح اليوم التالى لتفقد قوات الجبهة وإجراء تنظيم التعاون بين القوات.

وفى صباح يوم الاثنين ٥ يونيو ٩٦٧ كنت مع بعض الضباط داخل مركز القيادة القسم، بينما توجه العزيز أول مرتجى واللواء أحمد اسماعيل إلى مطار تمادة حيث يقابلهما هناك العزيز صدقى محمود قائد الجيش الميدانى وعدد من القادة ليكونوا جميعاً فى استقبال المشير عامر عند وصوله فى الساعة الثامنة والنصف صباحاً.

وبينما القادة ينتظرون فى المطار، سمعت إنفجارات قريبة سرعان ما علمت أنها قصف جوى معادى لمطار تمادة والمليز. وسرعان ما توالى هذا القصف الطائرات المعادية تهاجم مطار تمادة. أشفقت على القوات - بدون قادة - فى هذا الوقت، كما اشفقت على القادة الموجودين فى المطار وماذا حدث لهم والوقت الذى يستغرقه كل منهم للعودة إلى مركز قيادته إذا لم يكن مصابا.

إتصلت فوراً برئيسة عمليات القوات الجوية بالقاهرة لتبلغ بقصف مطارات سيناء، فعلمت أن باقى المطارات فى منطقة القناة والقاهرة يتم قصفها بواسطة الطائرات الاسرائيلية فى نفس الوقت.

لقد بدأت الحرب.